مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير الاستقرار المالي
2025



تعزيز الصحة المالية والشمول المالي

www.centralbank.ae

جدول المحتويات

كلمة المحافظ. 4
موجز تنفيذي 6
الجزء الأول: البيئة المالية الكلية 10
1.1 التطورات المالية الكلية 10
تفعيل مجلس الاستقرار المالي في دولة الإمارات. 18
2.1 أسواق الأصول. 18
3.1 أسواق رأس المال 22
2. تقييم القطاع المصرفي 25
1.2 نبذة عامة 25
متطلبات النسب الاحترازية الرئيسية للبنوك في دولة الإمارات. 34
استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال 2031 38
2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمّل الضغط 39
منهجية تصميم السيناريوهات المالية الكلية. 44
تقييم المخاطر الفعلية المرتبطة بالمناخ 47
3. تقييم المؤسسات المالية غير المصرفية والبنية التحتية المالية
في دولة الإمارات. 53
1.3 قطاع التأمين 53
2.3 نظم الدفع والتسوية. 55
3.3 شركات التمويل 62
4.3 شركات الصرافة 64

كلمة المحافظ



معالي خالد محمد بالعمى

محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تميّز النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2025، بأداءٍ قوي مدعوماً بنشاط اقتصادي محلي تنافسي، وبالرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة، وباقتصاد وطني عالي المرونة، وقطاعٍ مصرفي يتمتع بمستويات عالية من السيولة. حيث واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أداء دوره في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وتطوير الأطر التشريعية والرقابية بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، ويعزز سلامة القطاع المالي ومرونته.

ورغم استمرار حالة عدم اليقين التي شهدها الاقتصاد العالمي، في ظل التطوّرات الجيوسياسية، وتقلبات الأسواق المالية، وتباين وتيرة النمو بين الاقتصادات، أثبت اقتصاد دولة الإمارات قدرته على التكيف مع المتغيرات الخارجية، مستنداً إلى أسس اقتصادية متينة، وسياسات مالية ونقدية رشيدة.

وكان من أبرز التطوّرات في عام 2025 إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية وأعمال التأمين. وقد أسهم هذا القانون في تعزيز الإطار الرقابي، ودعم الاستقلالية التشغيلية إلى جانب تحديده رسمياً كسلطة للتسوية والحل.

ووفق رؤية استشرافية متكاملة يضطلع مجلس الاستقرار المالي بدور محوري في ترسيخ منظومة الاستقرار المالي في الدولة، من خلال تنفيذ مهامه واختصاصاته بما يضمن مواكبة التطورات الاقتصادية والمالية محلياً وعالمياً وتقييم انعكاساتها على الاستقرار المالي في الدولة.

وأسهمت هذه التطوّرات المؤسسية والجهود الإشرافية لمجلس الاستقرار المالي في تعزيز البنية الاحترازية الكلية لدولة الإمارات، ودعم قدرتنا على رصد المخاطر النظامية وتقييمها.

كما واصل القطاع المصرفي في الدولة إظهار درجة عالية من المتانة، إذ تجاوز إجمالي أصوله 5.3 تريليون درهم في عام 2025، مدفوعةً بنمو قوي في الإقراض والودائع، مما أسهم في إرساء قاعدة التمويل المستقر. وظلّت نسبة كفاية رأس المال قوية وبلغت 17%،فيما بلغت نسبة القروض إلى الودائع 77.7%، الأمر الذي يعكس قدرة القطاع على مواصلة دعم النشاط الاقتصادي.

واستمرت مصدّات حماية رأس المال في تجاوز المتطلبات الرقابية بشكل كبير، بما عزز قدرة القطاع على استيعاب الصدمات والحفاظ على استقراره. كما واصلت جودة الأصول تحسنها مع انخفاض القروض المتعثرة، فيما أكدت نتائج اختبارات الضغط التي أجراها المصرف المركزي خلال عام 2025 قدرة القطاع المصرفي على مواجهة السيناريوهات الاقتصادية والمالية الصعبة، مع مواصلة دعم النشاط الاقتصادي.

وفي الوقت ذاته، أسهم تطوير البنية التحتية المالية للدولة واعتماد استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، في توسيع أسس النظام المالي وتعزيز شموليته وتنافسيته.

ومن خلال هذا التقرير يؤكد المصرف المركزي التزامه بمواصلة ترسيخ مرونة وتعزيز استقرار القطاع المالي واستعداده لمواكبة المتغيرات المستقبلية. كما سيواصل المصرف المركزي العمل مع شركائه في الجهات الرقابية والمؤسسات المالية على تطوير الأطر الرقابية والبنية التحتية المالية، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي، ويرسخ مكانة دولة الإمارات كمركزٍ مالي عالمي رائد.

موجز تنفيذي

يُقدّم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تقرير الاستقرار المالي للعام 2025، الذي يحتوي تقييماً شاملاً للنظام المالي في دولة الإمارات خلال عامٍ شهد أداءً اقتصادياً محلياً قوياً، وتطوراً مؤسسياً متواصلاً وتقدماً ملموساً في الأطر الإشرافية والرقابية. ويستعرض التقرير أوضاع الاقتصاد الكلي وأسواق الأصول، وأداء أسواق رأس المال والقطاع المصرفي، ونتائج اختبارات القدرة على تحمّل الضغط الرقابية، وأداء القطاع المالي غير المصرفي، والبنية المؤسسية الداعمة للاستقرار المالي، كما يتناول قدرة النظام المالي على مواجهة التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة في مطلع العام 2026.

سجّل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.5% خلال عام 2025، مدعوماً بتيسير الأوضاع المالية، التي أسهمت في التخفيف من حدة التوترات الجيوسياسية المستمرة، وعدم اليقين التجاري. كما واصل معدّل التضخم العالمي تراجعه، مما دفع عدداً من البنوك المركزية الرئيسة إلى تمديد نهج التيسير النقدي. وفي المقابل، حقق اقتصاد دولة الإمارات نمواً بنسبة 6.2%،مدفوعاً بنمو القطاعات غير النفطية بنسبة 6.8%، وتعافياً في القطاع النفطي بنسبة 4.3%. كما انخفض معدل التضخم الكلي إلى 1.3%، واستمر تحقيق فائض مالي، بجانب توسّع في التجارة الخارجية غير النفطية، مدعوماً باتساع شبكة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة.

حافظ القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة على مساره القوي خلال عام 2025، حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى 5.3 تريليون درهم، مدفوعاً بنمو محفظة الائتمان بنسبة 17.8%، بينما نمت الودائع بنسبة 16.1%. كما تحسنت جودة الأصول، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 3.3%، فيما ارتفع صافي أرباح القطاع إلى 90.8 مليار درهم بزيادة بلغت 11.7%. وبلغ معدل كفاية رأس المال 17.0%، فيما بلغ معدل رأس مال حقوق الملكية العادية الشق1- 14.4% (CET1). وكلاهما أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي، وكانت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع قوية وبلغت 77.7% .

وأكدت اختبارات القدرة على تحمّل الضغط لعام 2025 متانة القطاع المصرفي وقدرته على الصمود أمام سيناريوهات سلبية حادة، ولكنها ضمن نطاق الاحتمالات المعقولة. فتحت السيناريو السلبي، بلغ معدل إجمالي رأس مال حقوق الملكية العادية الشق1- أدنى مستوياته عند 11.1%، بانخفاض قدره 297 نقطة أساس، وظّل ذلك أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي طوال فترة الاختبار. كما شهد إطار اختبارات القدرة على تحمّل الضغط تطوراً نوعياً خلال عام 2025 من خلال إدراج تقييم شامل لمخاطر المناخ الفعلية من الأدنى إلى الأعلى شمل أكثر من 142 ألف عقار، بما عزز دمج المخاطر المناخية ضمن منظومة تقييم الاستقرار المالي.

واصلت أسواق رأس المال في دولة الإمارات نموها خلال عام 2025، حيث تجاوزت القيمة السوقية لكل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي 4.1 تريليون درهم، مدفوعة بإدراجات جديدة، وارتفاع في نشاط التداول، وقوة إصدارات أدوات الدين، والنمو المتواصل في السندات والصكوك الخضراء. كما شهد قطاع صناديق الاستثمار مزيداً من التوسع، إذ ارتفع عدد الصناديق المحلية وتجاوز عدد الصناديق الأجنبية المسجلة للترويج أو الاعتراف بها 200 صندوق. وفي الوقت ذاته، شهد الإطار التنظيمي لأسواق رأس المال إصلاحاً شاملاً عزّز الرقابة على المخاطر النظامية. وقد تضمّن ذلك الإصلاح استحداث معاملة خاصة للكيانات ذات الأهمية النظامية، وتعزيز حماية المستثمرين والحد من إساءة استخدام الأسواق، وتوسيع نطاق الأنشطة الخاضعة للترخيص ليشمل الأصول الافتراضية وخدمات الاستشارات الاستثمارية الآلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وشهد قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة توسعاً ملحوظاً خلال عام 2025، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 14.9% لتصل إلى 74.8 مليار درهم، فيما بلغ إجمالي أصول القطاع 164.9 مليار درهم، بينما استمرت معدلات تغطية الملاءة المالية عند مستويات تتجاوز المتطلبات الرقابية. وعلى صعيد المؤسسات المالية غير البنكية، حافظت شركات التمويل على مستويات رأسمال ملائمة، فيما شهد قطاع شركات الصرافة مزيداً من عمليات الدمج. وسجلت منصة المدفوعات الفورية "آني" نمواً في حجم المعاملات بنحو 183%, في حين دخلت منصة "جسر" للعملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية والمدفوعات عبر الحدود حيز التشغيل، مما أسهم في تسهيل إتمام أول معاملة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية عبر الحدود.





وشهد الإطار التنظيمي والرقابي تطوّرات جوهرية خلال عام 2025، حيث عزز المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 الإطار التشريعي، ورسّخ استقلالية المصرف المركزي، ومنحه رسمياً سلطة التسوية والحل. كما أسهم إطلاق استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال، إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2026-2030، في توسيع البنى الأساسية للقطاع. وتم دمج إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ ضمن متطلبات الحوكمة والاستراتيجية وتخطيط رأس المال للبنوك وشركات التأمين، فيما واصل مجلس الاستقرار المالي تطوير أطره التشغيلية.

كما تم تصميم مصد للتقلبات الدورية لرأس المال بنسبة 0.5% خلال عام 2025 لاستخدامه خلال فترات الضغط، مما يسمح للبنوك بالحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد بطريقة عملية. واستجابةً للظروف الاستثنائية في مطلع عام 2026، أقرّ مجلس إدارة المصرف المركزي حزمة مرونة المؤسسات المالية في 17 مارس 2026، وهي حزمة ترتكز على خمس ركائز تشمل: عمليات السياسة النقدية، وتخفيض متطلبات السيولة والتمويل، وتخفيض مصدّات حماية رأس المال، ومرونة إدارة مخاطر الائتمان، فضلاً عن التأكيد على ضرورة استمرار البنوك في تقديم خدمات التمويل للاقتصاد المحلي. وقد ساهمت المرونة التي تم دعمها على مدار عام 2025 في دعم استمرار عمل القطاع المالي في دولة الإمارات بشكل طبيعي خلال هذه الفترة.

وبالنظر إلى المستقبل، تظلُّ آفاق النظام المالي في دولة الإمارات إيجابية، مدعومةً بأسس اقتصادية قوية، ومستويات مرتفعة من الرسملة والسيولة لدى القطاع المصرفي، ومتانة الملاءة المالية في قطاع التأمين، إلى جانب التطوّر المتواصل للبنية التحتية للأسواق المالية. ويؤكد المصرف المركزي التزامه بمواصلة الرصد الاستباقي للمخاطر، وتعزيز الابتكار الرقابي، وترسيخ مبادئ الشفافية. ومن خلال التعاون المستمر مع الشركاء المحليين والدوليين، سيواصل المصرف المركزي تعزيز مرونة النظام المالي ودعم رؤية دولة الإمارات الرامية إلى ترسيخ مكانة الدولة كمركزٍ مالي عالمي رائد.



الجزء الأول: البيئة المالية الكلية

1.1 التطورات المالية الكلية

سجّل اقتصاد دولة الإمارات نمواً قوياً في عام 2025، مدفوعاً بتوسع النشاط النفطي وتنوّع أكبر في الأنشطة غير النفطية بقيادة قطاعات السياحة، والنقل الجوي، والتجارة الخارجية، والتمويل والتأمين، والبناء، والتصنيع، والعقارات. وعلى الرغم من الأزمة الإقليمية التي أدّت إلى إغلاق مضيق هرمز في النصف الأول من عام 2026، فإن الاقتصاد يرتكز على أسس اقتصادية كلية متينة ومصدّات مالية وفيرة تمكّنه من استيعاب الصدمات. ومن المتوقع أن يتراجع الأداء الاقتصادي في عام 2026 ليشهد انتعاشاً قوياً في عام 2027، بفضل إجراءات السياسة النقدية وارتفاع إنتاج النفط.

الخط الزمني لاقتصاد دولة الإمارات

2025

نمو قوي

توسّع الأنشطة النفطية وغير النفطية

2026

تراجع الأداء الاقتصادي

إغلاق مضيق هرمز – استخدام مصدات الحماية المالية

2027

انتعاش قوي

دعم السياسة النقدية ارتفاع إنتاج النفط

1.1.1 الاقتصاد العالمي

واصل الاقتصاد العالمي في عام 2025 نموه القوي، كما واصل التضخم تراجعه على الرغم من التطورات الجيوسياسية المتزايدة واستمرار حالة عدم اليقين في السياسة التجارية. وكان النشاط الاقتصادي أقوى من المتوقع في العديد من الاقتصادات الكبرى، مدعوماً بتدابير السياسة العامة، والأوضاع المالية الملائمة بصفة عامة، واستمرار الاستثمار في التكنولوجيا، على الرغم من أن الأداء ظل متفاوتاً بين البلدان والقطاعات. وواصلت معظم البنوك المركزية الكبرى، باستثناء بنك اليابان، دورات خفض أسعار الفائدة استجابة لتخفيف الضغوط التضخمية. ويقدّر صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.5% لعام 2025. وتراجع معدل التضخم العالمي إلى 4.1%, بسبب انحسار الصدمات المتعلقة بالعرض وأسعار السلع الأساسية السابقة، والآثار المتأخرة للسياسة النقدية التي فرضت قيوداً وتوقعات التضخم الثابتة.

وأصبحت الآفاق الاقتصادية العالمية لعام 2026 أكثر ضبابية في أعقاب تصاعد التطورات الجيوسياسية، وخاصة الصراع في منطقة الشرق الأوسط. وقد أدّى ذلك إلى صدمة سلبية في العرض تمثلت في ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتشديد الأوضاع المالية. وفقاً للتقديرات الأساسية لصندوق النقد الدولي، والتي تفترض بأن يكون الصراع قصير الأمد نسبياً، من المتوقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.0% في عام 2026 و3.4% في عام 2027. ومع ذلك، لا تزال المخاطر تميل نحو الجانب السلبي. وقد يؤدي استمرار الصراع لفترة أطول أو اشتداده إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، وضعف النمو، وتشديد الأوضاع

المالية. كما تنشأ مخاطر إضافية من تجزئة التجارة، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية الجارية، واستمرار حالة عدم اليقين في السياسات النقدية. كما تفرض مستويات الديون العامة والخاصة المرتفعة مزيداً من القيود على الإمكانات المالية، ممّا يحدُّ من قدرة الحكومات على الاستجابة للصدمات ودعم النشاط الاقتصادي.

الرسم البياني 1.1.1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)

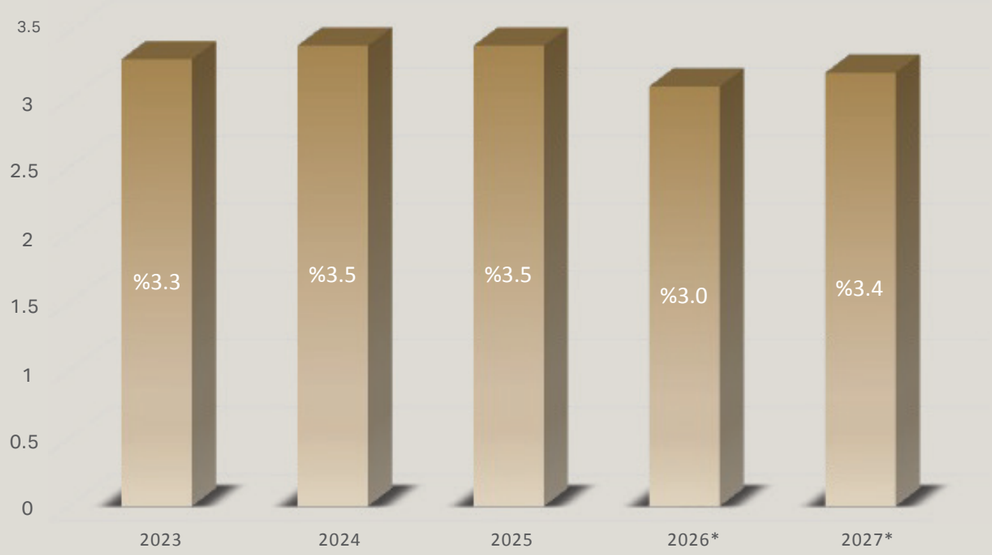

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2026
ملاحظة: *= توقعات

2.1.1 اقتصاد دولة الإمارات

ظلّ اقتصاد دولة الإمارات قوياً خلال عام 2025 على الرغم من حالة عدم اليقين العالمية، والتطورات الإقليمية وانخفاض أسعار النفط وتقلّبها، كما شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 6.2%. وجاء الأداء الاقتصادي القوي مدفوعاً بكلٍ من الأنشطة غير النفطية والنفطية. وفي عام 2025، حقّق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 6.8%، بفضل التوسّع الكبير في قطاعات رئيسية. وكانت قطاعات البناء، والأنشطة المالية والتأمين، وتجارة الجملة والتجزئة هي أكثر القطاعات مساهمة في النمو، هذا بالإضافة إلى قطاعات العقارات، والنقل والتخزين، والتصنيع، حيث شكّلت معظم النمو في القطاعات غير النفطية. وقادت هذه القطاعات الستة مسيرة التنوّع الاقتصادي، في حين أضافت القطاعات العشرة المتبقية مجتمعةً 1.3 نقطة مئوية إلى معدل النمو.

كما شهد النمو مزيداً من الدعم بفضل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي (إنتاج النفط والغاز والأنشطة ذات الصلة) بنسبة 4.3% بعد تعديلات حصص أوبك+، لا سيما في الأرباع الأخيرة من العام. وبلغ متوسط إنتاج النفط 3.12 مليون برميل يومياً في عام 2025، بزيادة قدرها 6.9% عن عام 2024. ونتيجةً لذلك، ارتفع الإنتاج الفعلي بنسبة13.6% على أساس سنوي في النصف الثاني من عام 2025. وفي الوقت نفسه، واصل إنتاج الغاز المحلي توسّعه، بمعدل نمو سنوي قدره 2.7%، مدعوماً بالطلب القوي، حيث شهدت مبيعات الغاز نمواً بنسبة 3.9% خلال العام.

وقد قوّضت الأزمة الإقليمية آفاق النمو لعام 2026، بما في ذلك اضطرابات المجال الجوي لدول مجلس التعاون الخليجي وإغلاق مضيق هرمز، مما أثّر بشكل مباشر على النقل الجوي، والسياحة، والتجارة. وشهد إنتاج النفط انكماشاً بنسبة 34.3% على أساس سنوي و30.4% على أساس سنوي في شهري مارس وإبريل 2026، على التوالي. نتيجةً لذلك، من المتوقع أن يتباطأ نمو القطاع النفطي في عام 2026 إلى 0.8% مقارنة بتقديرات ما قبل التطورات الإقليمية البالغة 7.3%.

كما تراجع الطلب في قطاع الأعمال، حيث سجلت قراءة مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات 52.1 نقطة في شهر إبريل 2026، بانخفاض من 55.0 نقطة في شهر فبراير، على الرغم من بقائها فوق المستوى المحايد البالغ 50 نقطة، ممّا يشير إلى استمرار زخم التوسع بصفة عامة. وبالتالي، من المتوقع أن يتباطأ نمو القطاع غير النفطي ليصل إلى 1.9%. كما تمّ تخفيض توقعات النمو الإجمالي لعام 2026 من التقديرات الأولية قبل الأزمة البالغة 5.6% إلى 1.7%.

وعلى الرغم من مخاطر التطورات المعاكسة للآفاق الاقتصادية لدولة الإمارات لعام 2026 نتيجة الصراع طويل الأمد وارتفاع التكاليف اللوجستية، لا تزال احتمالات التحسّن الإيجابي قائمة من خلال التهدئة السريعة، وتوفير الطلب المحلي، والدعم المالي الأكثر استهدافاً.

في عام 2027، يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الكلي انتعاشاً قوياً بنسبة 9.8%، مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة 25.7%، في حين يُتوقع أن يواصل القطاع غير النفطي نموه القوي بنسبة 4.5%. ويعكس هذا الانتعاش في قطاع النفط والغاز انخفاض مستوى الأساس المسجل في عام 2026، إلى جانب زيادة الإنتاج عقب انسحاب دولة الإمارات من منظمة أوبك وتحالف أوبك+، مع استهداف طاقة إنتاجية تبلغ نحو 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2027. سيسهم خط أنابيب حبشان - الفجيرة الحالي التابع لشركة أدنوك، إلى جانب الخط الموازي المخطط له، والذي من المتوقع أن يضاعف هذه القدرة بحلول عام 2027، بتقليل التعرض لاضطرابات مضيق هرمز بشكل كبير، وأن يدعم كذلك استمرارية الصادرات النفطية دون انقطاع.

الجدول 1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في دولة الإمارات (%)

	2023	2024	2025	2026*	2027*
الناتج المحلي الإجمالي	4.3	6.6	6.2	1.7	9.8
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	3.0-	0.6	4.3	0.8	25.7
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	7.0	8.6	6.8	1.9	4.5
التضخم الكلي لمؤشر أسعار المستهلك	1.6	1.7	1.3	2.3	1.9

ملاحظة: *: توقعات.
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2023-2025) والمصرف المركزي (2026-2027)

بلغ متوسط التضخم في دولة الإمارات 1.3% في عام 2025، مدفوعاً في المقام الأول بتراجع التضخّم في تكاليف النقل وانخفاض أسعار المواد الغذائية. وعلى مستوى الإمارة، سجّلت أبوظبي متوسط معدل بلغ 0.3%، كما بلغ متوسط التضخم في دبي 2.8% في 2025. وفي أعقاب التطوّرات الإقليمية الأخيرة، من المتوقع أن تدفع صدمة العرض الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز بالتضخم في عام 2026 إلى 2.3%، مدفوعاً بارتفاع تكاليف الغذاء والنقل، رغم أنها ستظل أقل بكثير من المتوسط العالمي. ومن المتوقع أن يظل التضخم معتدلاً على المدى المتوسط، مع استقرار إيجارات السكن واعتدال التضخم الناجم عن الطلب.

ارتفعت الاحتياطيات الدولية للمصرف المركزي بنسبة 23.4% لتصل إلى 1,048 مليار درهم (55% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية عام 2025. وقد أسهم ذلك في رفع نسبة غطاء القاعدة النقدية إلى 117%، متجاوزةً بفارق كبير الحد الأدنى المطلوب، ومسجلةً أعلى مستوى عالمياً بين الدول المستقلة التي تعتمد نظام سعر صرف ثابتاً. وتُعزّز هذه المصدات الكبيرة الثقة في ارتباط الدرهم بالدولار الأمريكي، كما تضمن قدرة المصرف المركزي على توفير السيولة النظامية للنظام المالي خلال فترات الضغوط المالية.

3.1.1 تطورات أسواق رأس المال

واصل المصرف المركزي على نحو مطّرد خفض سعر الفائدة الأساسي الخاص به من 4.40% في أغسطس إلى 3.65% في ديسمبر 2025، وذلك تماشياً مع سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وقد كان انتقال تأثير أسعار الفائدة على السياسة النقدية فعالاً، حيث واصلت أسعار الفائدة المرجعية الرئيسية قصيرة الأجل في دولة الإمارات التحرّك بما يتماشى بشكل وثيق مع سعر الفائدة الأساسي.

وتقلّص الفارق بين سعر الأساس وسعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (دنيا) أقل من سعر الأساس بأربع نقاط أساس في عام 2025، مقارنة بـ 20 نقطة أساس في عام 2024. ويعكس هذا التقلّص في فارق أسعار الفائدة استحداث تسهيل المرابحة لليلة واحدة، والذي خفّض من حافز البنوك لإيداع أموالها الفائضة لليلة واحدة في سوق ما بين البنوك بأسعار فائدة تقل عن سعر الأساس.

وتماشياً مع توقعات استمرار التيسير النقدي، انخفضت عوائد الأذونات النقدية تبعاً لذلك، حيث تراجع متوسط العائد على الأذونات النقدية لأجل 28 يوماً من 4.55% في أول مزاد خلال عام 2025 إلى 3.85% في آخر مزاد من العام. كما تراوح متوسط الفروقات في العائد في السوق الثانوية مقارنة بسندات الخزانة الأمريكية لآجال شهر واحد وثلاثة أشهر وستة أشهر بين 24 و32 نقطة أساس.

وواصلت وزارة المالية تعزيز سوق الصكوك بإصدارات وشرائح جديدة من السندات القائمة بقيمة 9.9 مليار درهم من خلال مزادات صكوك الخزانة التي يجريها المصرف المركزي. وكان طلب المستثمرين قوياً، حيث تراوحت نسب العرض إلى التغطية من 4.14 إلى 7.19. وأدّى هذا الطلب القوي إلى تضييق الفروقات على منحنى سندات الخزانة الأمريكية، بما يصل إلى 10 نقاط أساس. ويعكس هذا الإقبال المحلي والعالمي الكبير على الأصول السيادية الإماراتية المقوّمة بالدرهم الإماراتي.

وسجّل سوق الدين في دولة الإمارات نشاطاً قوياً في عام 2025، حيث بلغت قيمة السندات والصكوك المدرجة 27.6 مليار درهم، إلى جانب نحو 638 مليار درهم تقريباً في الطرح الخاص للسندات والصكوك الإسلامية. وفي قطاع التمويل المستدام، بلغت قيمة السندات والصكوك الخضراء المسجلة للإدراج 8.6 مليار درهم في عام 2025، بزيادة قدرها 3.1 مليار درهم مقارنة بعام 2024، وهو ما يمثّل معدل نمو بنسبة 56.4%. ويؤكد ذلك الدور المتنامي للتمويل المستدام في أسواق رأس المال في دولة الإمارات.

وتراجعت تكلفة التأمين ضد مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية لإمارتي أبوظبي ودبي بشكل مطّرد في عام 2025. فقد تقلّصت مبادلات مخاطر الائتمان السيادية في أبوظبي بنحو تسع نقاط أساس في المتوسط عبر مختلف الآجال، لتصل إلى أدنى مستوياتها التاريخية. وأكد هذا الانخفاض مجدداً المرونة المالية التي تتمتع بها دولة الإمارات وثقة السوق في الجانب

الائتماني السيادي.

4.1.1 الأوضاع المالية الكلية واستجابة السياسة الاحترازية الكلية

واصل الائتمان في القطاع الخاص نموه القوي في عام 2025، حيث توسّع إجمالي الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة 13.5% على أساس سنوي. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص، والذي سجَّل معدلاً بلغ 18% تقريباً على أساس سنوي، بدعم من المساهمة المتزايدة لعمليات الإقراض لغير المقيمين. كما ساهم إصدار السندات الخاصة والقروض المجمّعة أيضاً في دعم هذا التوسع، غير أن الائتمان المصرفي ظل العامل المسيطر، مشكلاً نحو 70% من إجمالي التمويل للقطاع الخاص.

وانتقلت الفجوات بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي إلى النطاق الإيجابي في عام 2025، حيث تجاوزت وتيرة نمو الائتمان القوي نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد بلغت فجوة إجمالي الائتمان الخاص على نطاق واسع إلى الناتج المحلي غير النفطي نسبة 10%. وظلت فجوة الائتمان الممنوح للأفراد ضمن النطاق الإيجابي، بينما تضيقت فجوة الائتمان الممنوح للشركات، مقتربةً من اتجاهها طويل الأجل لتصل إلى -3% بنهاية عام 2025. ويشير تقييم المصرف المركزي إلى أن نمو الائتمان كان على نطاق واسع عبر مختلف البنوك والقطاعات، دون أن يكون مركزاً في عدد قليل من المؤسسات أو شرائح محددة.

وواصلت أسواق العقارات السكنية توسّعها، حيث سجّلت كل من دبي وأبوظبي نمواً في الأسعار على أساس سنوي أعلى من متوسطاتهما التاريخية. وظل الإقراض لقطاع العقارات قريباً من أعلى مستوياته القياسية، فيما حققت قروض الرهن العقاري نمواً بنسبة 27% على أساس سنوي في عام 2025. وللحد من المخاطر النظامية المحتملة الناجمة عن النمو القوي لقروض الرهن العقاري وارتفاع تقييمات العقارات، واصل المصرف المركزي نهجه التحفّظي بشأن التدابير القائمة على المقترضين. وظلت حدود نسبة القرض إلى قيمة العقار متباينة حسب نوع المقترض وحالة العقار، حيث بلغت النسبة القصوى للقرض إلى القيمة 85% للمقترضين من المواطنين لأول مرة، و80% لغير المواطنين لتمويل العقارات المكتملة. ومن الناحية العملية، استقر متوسط نسب القرض إلى القيمة بالنسبة لالتزامات الرهن العقاري الجديدة عند حوالي 60% في عام 2025، وهو أقل بكثير من الحدود العليا الرقابية، مما يشير إلى وجود مصدّات احترازية كبيرة عند منح القروض.

ويراقب المصرف المركزي الدورات المالية باستخدام مؤشر مركب للدورة المالية، والذي يجمع بين توجّهات نمو الائتمان وتحركات أسعار الأصول الرئيسية، بما في ذلك العقارات السكنية. وفي عام 2025، استقر مؤشر الدورة المالية عند مستويات مرتفعة، مما يؤكد أن الدورة المالية مرّت بمرحلة توسعية. وترتبط هذه المراحل عادة بالازدياد التدريجي للمخاطر النظامية الدورية، وتتطلب تشديد الرقابة الاحترازية الكلية.

وفي هذا السياق، حافظ المصرف المركزي على نسبة مصد التقلبات الدورية لرأس المال عند 50 نقطة أساس في عام 2025، كما تم الإعلان عنه في عام 2024 ويسري اعتباراً من يناير 2026. كما تحوّل التركيز في السياسة نحو تعزيز إدارة مخاطر الائتمان لدى البنوك ومعايير الاكتتاب، مما يضمن رصد المخاطر الدورية الناشئة وتخفيف حدتها على النحو الصحيح.

الرسم البياني 2.1.1: الفجوات بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)

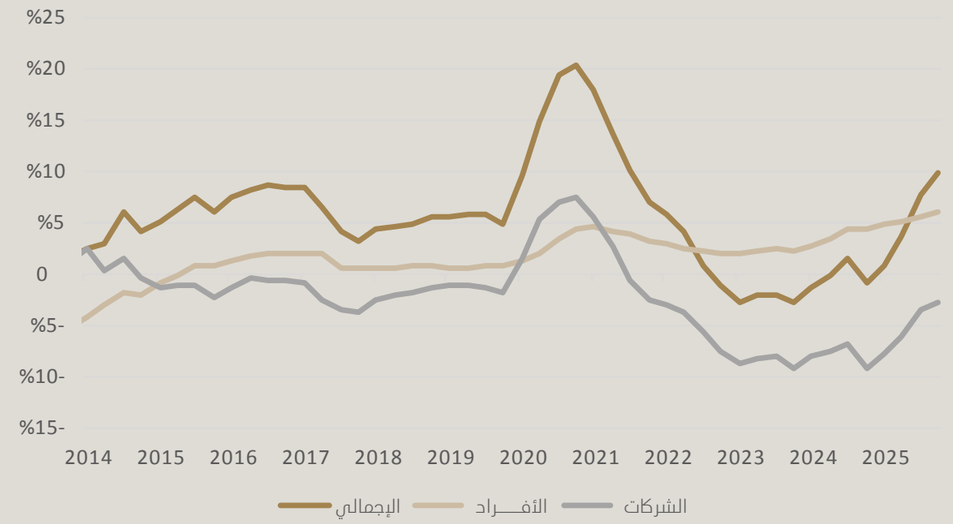

المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 3.1.1: مؤشر الدورة المالية لدولة الإمارات

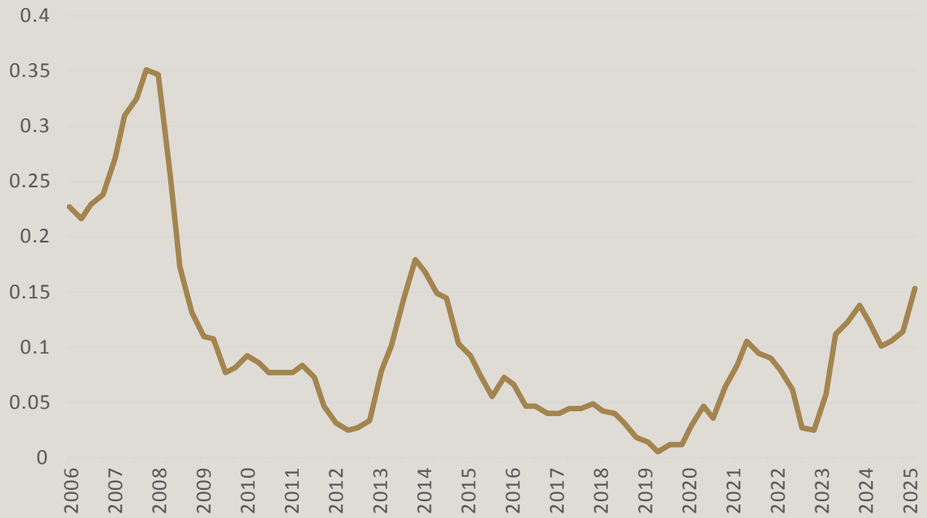

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظة: يشير مؤشر الدورة المالية إلى مركز دولة الإمارات في الدورة المالية المحلية؛ إذْ تعكس القيم الأعلى للمؤشر دخول الاقتصاد مرحلةً توسعيةً من الدورة المالية. وعادةً ما تتراكم المخاطر النظامية الدورية خلال المرحلة التوسعية للدورة المالية.

وظلت الأوضاع المالية الكلية المحلية ملائمة على نطاق واسع في عام 2025، حيث حافظ مؤشر توجّه الاستقرار المالي على مستويات إيجابية، مما يشير إلى أن مرونة النظام المصرفي استمرت في التفوّق على نقاط الضعف المالية الكلية. ويعكس المؤشر أوضاعاً قوية مدعومةً بالبنوك في دولة الإمارات التي تتمتع برسملة قوية وسيولة عالية.

وظل هيكل تمويل النظام المصرفي قوياً. فقد ارتفعت نسبة الخصوم غير الأساسية[1] إلى الخصوم الأساسية من21% إلى23% في عام 2025. ولا يزال هذا المقياس مدعوماً بنمو قوي في ودائع المقيمين، وظل أقل من متوسطه التاريخي البالغ نحو 24%. علاوة على ذلك، يشير انخفاض نسبة الخصوم غير الأساسية إلى المعروض النقدي (ن²) نسبياً عند 24.5%، إلى استمرار اعتماد البنوك بشكل أساسي على مصادر تمويل مستقرة قائمة على الودائع. وتُعزز أسس التمويل هذه قدرة القطاع على دعم نمو الائتمان في المستقبل دون المساس بالاستقرار. وفي الوقت ذاته، ظلت نسبة القروض إلى الودائع أقل بكثير من 80% طوال عام 2025، مما يؤكد مجدداً مركز السيولة المريح للنظام.

الرسم البياني 4.1.1: مؤشر توجّه الاستقرار المالي بدولة الإمارات

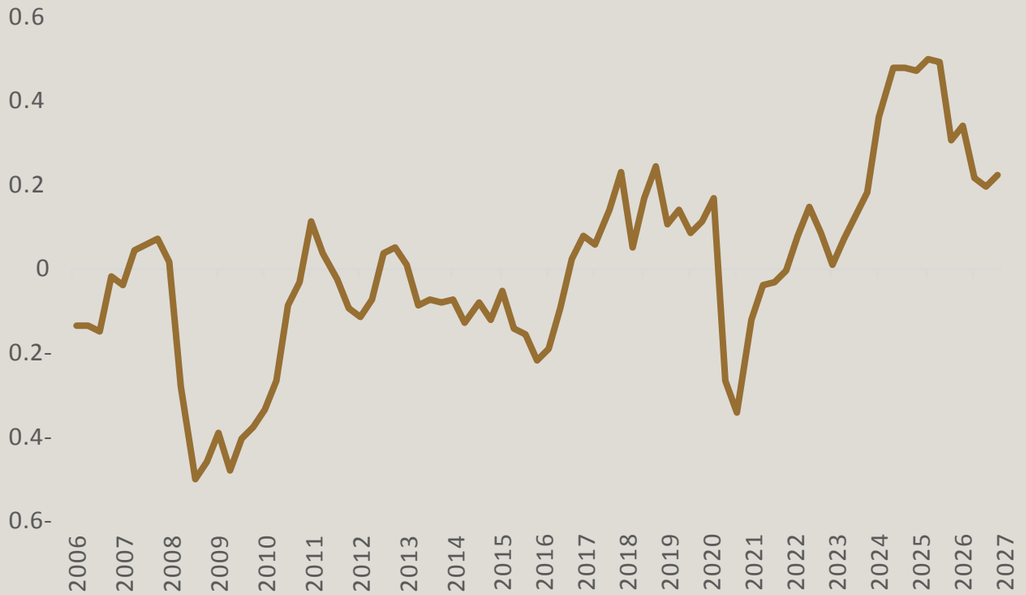

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظة: تشير القيم الإيجابية لمؤشر توجّه الاستقرار المالي إلى قطاع مصرفي أكثر متانةً مقارنةً بنقاط الضعف المالية الكلية، وذلك استناداً إلى ترتيب مئوي بسيط للقيم التاريخية.

[1] يشير انخفاض قيمة هذه النسبة إلى هيكل تمويل أكثر استقراراً للنظام المصرفي. ويُصنّف المصرف المركزي الودائع الأساسية كودائع مقيمين من الحكومات، والشركات غير المالية والأسر، بينما يصنّف الخصوم الأخرى كخصوم ثانوية.

الرسم البياني 5.1.1: نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية (%)

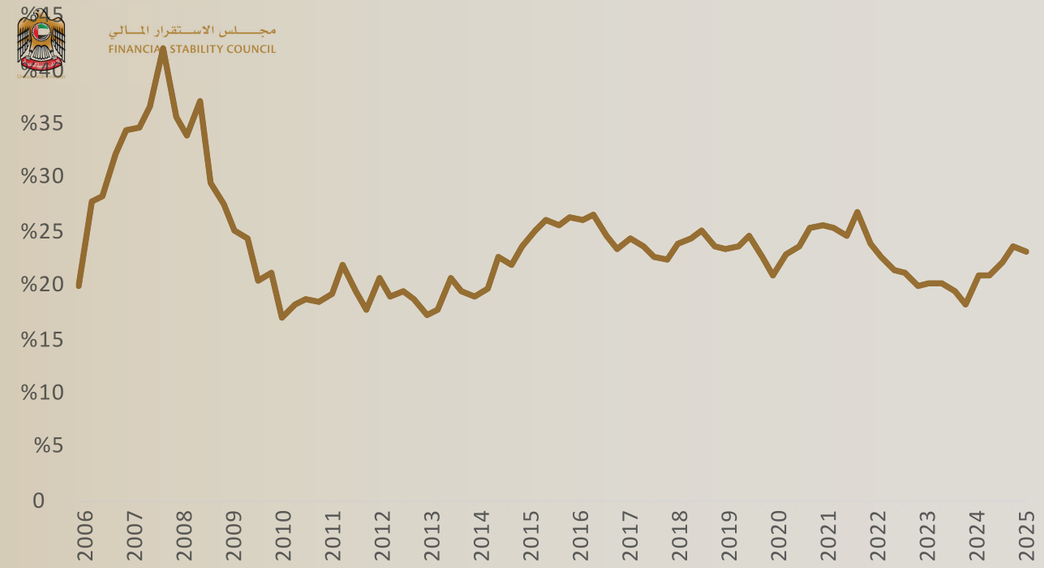

المصدر: المصرف المركزي

وفي عام 2025، أجرى المصرف المركزي مراجعة مستقلة لإطار سياسته الاحترازية الكلية. وخلص التقييم إلى تماشي الإطار بشكل وثيق مع أفضل الممارسات الدولية، مدعوماً بترتيبات مؤسسية قوية وهيكل حوكمة واضح. كما سلط الضوء على التطوّر المتزايد لمجموعة أدوات المصرف المركزي وقدراته التحليلية، بما في ذلك استخدام المؤشرات الاستشرافية لتوجيه عملية صنع القرار الاحترازي الكلي.

تفعيل مجلس الاستقرار المالي في دولة الإمارات

يُمثل مجلس الاستقرار المالي في دولة الإمارات الركيزة الاتحادية لحماية النظام المالي للدولة. وقد تأسس المجلس بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2023، ويرأسه رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، ويقع على عاتق المجلس مسؤولية تحديد المخاطر النظامية وتسهيل التعاون على المستوى الوطني. ومن خلال ربط اختصاصات المصرف المركزي، وهيئة سوق المال، والجهات الرقابية للمناطق الحرة المالية، يوفر المجلس آلية رسمية لمعالجة المخاطر الأفقية التي تمتد عبر الحدود القطاعية.

وعقب إنشائه منذ البداية، انتقل مجلس الاستقرار المالي إلى مرحلة العمل الكاملة في عام 2025 من خلال إضفاء الطابع الرسمي على هيكل عمله. وتم تأكيد هذا التطوّر في أول اجتماعات المجلس خلال العام بتاريخ 15 يوليو، برئاسة معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، حيث أقرّ المجلس برنامج العمل للفترة 2025–2026. وقد حوّلت خارطة الطريق الاستراتيجية هذه إطار تنسيق المجلس إلى بنية متكاملة تشغيلية، مدعومة باللجنة الاستشارية الفنية المنشأة حديثاً لضمان أن تكون المداولات مبنية على الأدلة.

وعزّز المجلس رقابته بشكل أكبر من خلال إنشاء ثلاث مجموعات عمل متخصصة تركز على الابتكار الرقمي، والوساطة المالية غير المصرفية، وتطوير البيانات. وتم استعراض هذا الإطار في الاجتماع الثاني للمجلس خلال العام بتاريخ 6 نوفمبر، والذي عُقد ضمن الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان. وتُوفر هذه التطوّرات الهيكلية للمجلس حضوراً تشغيلياً دائماً، بما يضمن أن تظلّ مهام الرقابة في دولة الإمارات ذات طابع استشرافي وقادرة على مواكبة نمو النظام المالي من حيث الحجم والتعقيد.

2.1 أسواق الأصول

1.2.1 سوق العقارات

واصل قطاع العقارات في دولة الإمارات تحقيق زخم كبير، بدعم من النشاط الاقتصادي القوي. ومثّلت الأنشطة المرتبطة بالعقارات 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي لدولة الإمارات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مما يُبرز أهمية القطاع كمساهم رئيسي في النمو في القطاعات غير النفطية. كما حقق إجمالي القروض العقارية توسعاً بنسبة 17.1%، مما يعكس ارتفاع الطلب على التمويل واستمرار نشاط الإقراض في السوق. وفي الوقت نفسه، تحسنت جودة الأصول في القطاع، مع انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى 5.0%.

ويواصل المصرف المركزي متابعة التطورات في سوق العقارات عن كثب، ويحافظ على تدابير رقابية وإشرافية احترازية للمساعدة في حماية مرونة النظام المالي، والحفاظ على الاستقرار المالي بصفة عامة.

الرسم البياني 1.2.1: إجمالي القروض العقارية ونسبة القروض المتعثرة

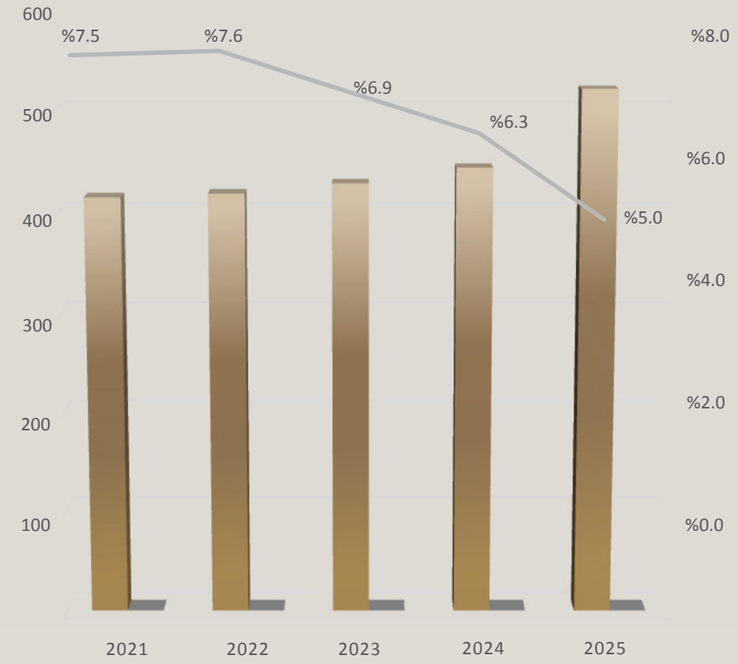

المصدر: المصرف المركزي

وواصل سوق العقارات السكنية في أبوظبي توسعه، مدعوماً بالطلب القوي ونشاط كبير في المعاملات. وفي عام 2025، حقق إجمالي قيمة المعاملات العقارية مستوى قياسي بلغ 142 مليار درهم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 44% مقارنة بالعام السابق. وشكّلت معاملات البيع الدافع الرئيسي لهذا النمو، حيث شكلت مبيعات العقارات ما نسبته 66% من إجمالي قيم المعاملات، أي ما يعادل 93 مليار درهم، مما يشير إلى نشاط قوي في السوق.



الرسم البياني 2.2.1: إجمالي قيمة المعاملات في أبوظبي

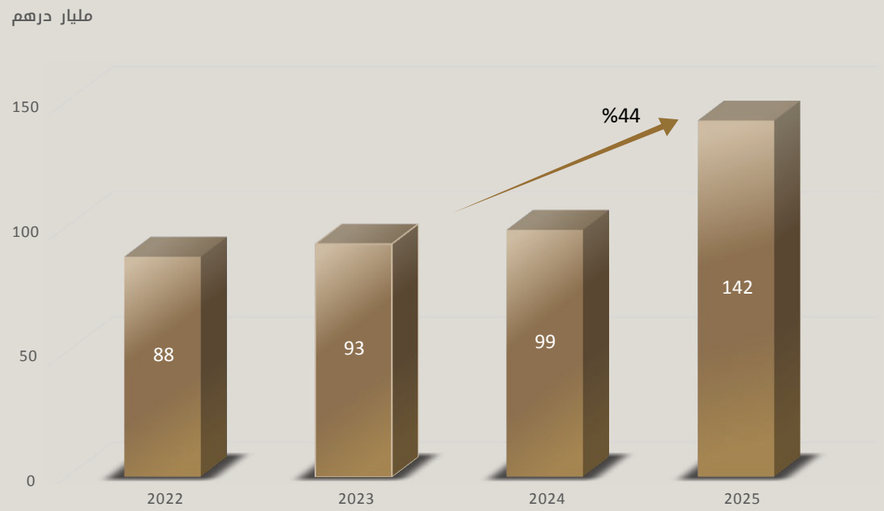

المصدر: مركز أبوظبي العقاري

ساهمت الوحدات السكنية بالحصة الأكبر في نمو المبيعات مع ارتفاع قيمها بشكل حاد، لترتفع من 19 مليار درهم تقريباً في عام 2022 إلى 76 مليار درهم تقريباً في عام 2025. وبالتوازي مع ذلك، ارتفعت مبيعات المجمعات السكنية أيضاً خلال الفترة 2022-2025، ممّا يشير إلى إقبال قوي على مشاريع التطوير الجديدة وحجم قوي من المعروض مستقبلاً.

وقد جاء ارتفاع مبيعات الوحدات السكنية مدفوعاً إلى حد كبير بزيادة ملحوظة في معاملات العقارات قيد الإنشاء، بدعم من النمو السكاني القوي، واستمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحوّل السوق نحو مجمّعات عالية الجودة ومخططة بشكل متكامل. كما استند الطلب إلى مشتريات الوافدين المقيمين، وكذلك المستثمرين الأجانب غير المقيمين.

وحافظ نشاط التأجير أيضاً على مرونته. ففي عام 2025، بلغت قيم الإيجارات السكنية 17.6 مليار درهم، بزيادة قدرها 7% مقارنة بالعام السابق. ونما حجم معاملات الإيجار بنسبة 3%، بدعم من مستويات الإشغال المرتفعة، والمعروض الجديد، وزيادة عدد الوحدات التي يشغلها مالكوها.



الرسم البياني 3.2.1: إجمالي مبيعات أبوظبي حسب فئة الأصول العقارية

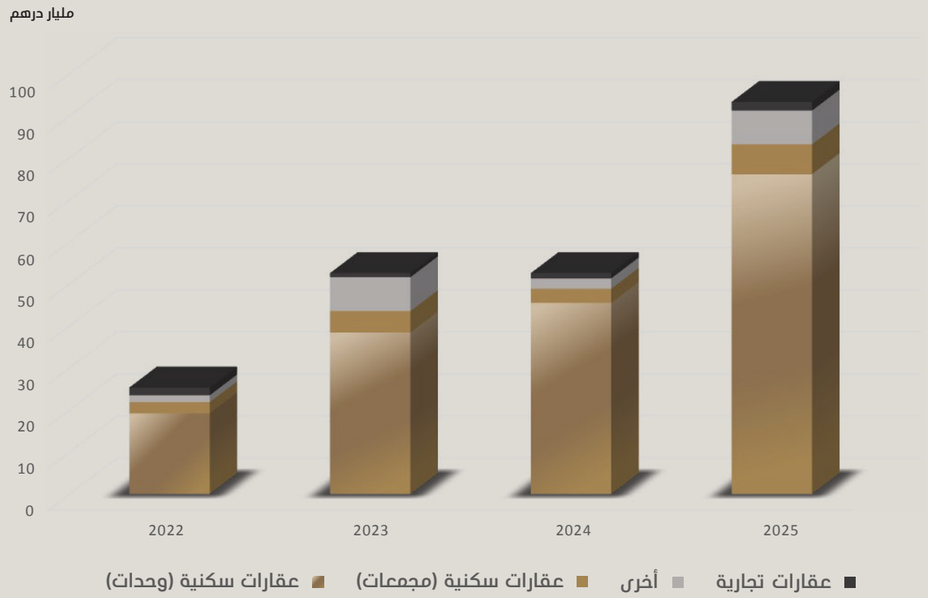

المصدر: مركز أبوظبي العقاري

الرسم البياني 4.2.1: حجم الإيجارات السكنية في أبوظبي

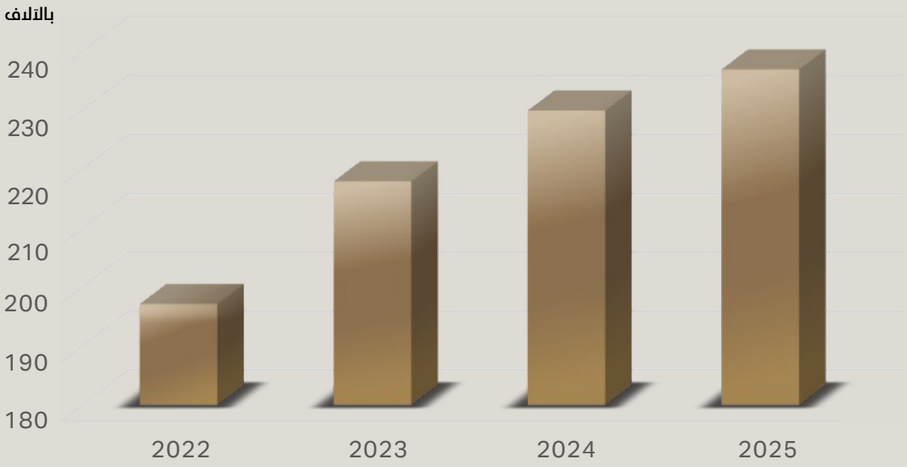

المصدر: مركز أبوظبي العقاري

واصل سوق العقارات السكنية في دبي زخم النمو في عام 2025، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية بنسبة 30.7% على أساس سنوي في عام 2025، وشهدت أحجام المعاملات توسعاً عبر قطاعات رئيسية، وكان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بمعاملات بيع الشقق، والتي ارتفعت بنسبة 20.3% على أساس سنوي، في حين ارتفعت معاملات بيع الفلل بنسبة 13.5%

على أساس سنوي. وظلّ قطاع العقارات قيد الإنشاء مساهماً رئيسياً في إجمالي نشاط السوق، مسجلاً زيادة بنسبة 24.6% على أساس سنوي، وسط ثقة المستثمرين المتواصلة، ومواصلة الطلب في أنحاء الإمارة.

وسجلت أسعار العقارات السكنية في دبي وأبوظبي نمواً إيجابياً على أساس سنوي طوال عام 2025. وفي أبوظبي، حافظت الأسعار على زخم قوي، مسجلة نسبة 17% على أساس سنوي في الربع الرابع. أما في دبي، فقد تباطأ زخم النمو ولكنه ظل ثابتا في النطاق الإيجابي[2].

الرسم البياني 5.2.1: مؤشرات أسعار العقارات السكنية

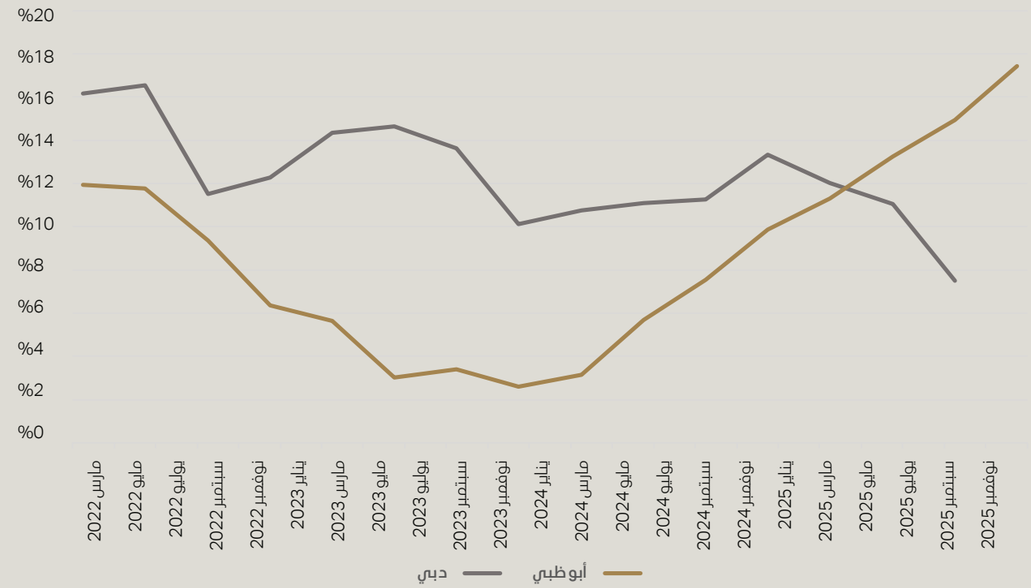

المصدر: مركز أبوظبي العقاري ودائرة الأراضي والأملاك بدبي

3.1 أسواق رأس المال

1.3.1 أسواق وصناديق الأسهم في دولة الإمارات

سجلت أسواق رأس المال في دولة الإمارات في عام 2025 زيادة كبيرة في النشاط. فقد تجاوز إجمالي القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي 4.1 تريليون درهم، بدعم من الإدراجات الجديدة وارتفاع الأسعار في السوق. وبلغت القيمة الإجمالية لأسهم الشركات المدرجة في أسواق المال المحلية نحو 14.5 مليار درهم. وتعكس ظروف السيولة القوية واستمرار التدفقات الاستثمارية الإيجابية استمرار جاذبية أسواق الإمارات، مدعومة بإطار رقابي متطوّر وبيئة مستقرة وملائمة للمستثمرين. كما توسّع قطاع صناديق الاستثمار بشكل ملحوظ خلال العام، مما أدى إلى زيادة تطوير سوق رأس المال المحلي.

[2] البيانات الخاصة بدبي هي حتى الربع الثالث 2025.



الجدول 1.3.1: أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

سوق أبوظبي للأوراق المالية	2024	2025	النسبة المئوية للتغيير
المؤشر (نقطة)	9,419	9,993	6.1
متوسط قيمة التداولات اليومية (مليون درهم)	1,359	1,524	12.1
القيمة السوقية (تريليون درهم)	3	3.14	4.7
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء - بيع) (مليار درهم)	24	14.1	41-
صافي المستثمرين من المؤسسات (شراء - بيع) (مليار درهم)	3.5	0.95	73-

المصدر: هيئة سوق المال

الجدول 2.3.1: أداء سوق دبي المالي

سوق دبي المالي	2024	2025	النسبة المئوية للتغيير
المؤشر (نقطة)	5,159	6,047	17.2
متوسط قيمة التداولات اليومية (مليون درهم)	423	689	63
القيمة السوقية (تريليون درهم)	0.91	0.98	7.6
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء - بيع) (مليار درهم)	2.1	4.6	119
صافي المستثمرين من المؤسسات (شراء - بيع) (مليار درهم)	2	0.2	90 -

المصدر: هيئة سوق المال

وفي عام 2025، قامت هيئة سوق المال بدعم تطوير صناديق الاستثمار، مما يعكس نضج منظومة الاستثمار ومجموعة واسعة من المنتجات المالية، حيث ارتفع عدد الصناديق المحلية إلى 76 صندوقاً، مقارنة بـ 46 صندوقاً في عام 2024. وتعتبر نسبة 90% من هذه الصناديق المحلية والبالغ عددها 76، صناديق مفتوحة، مما يشير إلى تفضيل أدوات الاستثمار المرنة. وينصب تركيز الاستثمار للصناديق المحلية في المقام الأول على الأسواق العالمية، يليها سوق الإمارات. ومن حيث فئات الأصول، تشكل صناديق الأسهم الحصة الأكبر، تليها صناديق المؤشرات المتداولة وصناديق أسواق المال. وتمثل هذه الفئات الثلاث مجتمعة 44% من إجمالي عدد الصناديق المحلية.

ومع نهاية عام 2025، تم تسجيل نحو 158 صندوق استثمار أجنبي لدى هيئة سوق المال لترويجها مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل 44 صندوقاً أجنبياً بموجب أطر الاعتراف المتبادل مع الجهات التنظيمية للمناطق الحرة المالية، كما تم تسجيل أربعة صناديق أجنبية للإدراج في أسواق الإمارات. ويعزّز هذا الوجود المتزايد للصناديق الأجنبية التوسّع في عروض الصناديق المحلية، ويدعم تطوير وتنويع سوق رأس المال محلياً.

وفي عام 2025، أجرت دولة الإمارات ترقية كبيرة لبنيتها الرقابية لأسواق رأس المال من خلال إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2025 في شأن إنشاء هيئة سوق المال، والمرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2025 في شأن تنظيم المنتجات والأنشطة المالية. ويمنح هذا الإطار الجديد الهيئة اختصاصات واضحة وأدوات مخصصة لتحديد ومراقبة وإدارة المخاطر النظامية في بيئة السوق التي تشهد تطوراً مستمراً. يشتمل الإطار كذلك على فئة "الأنشطة المرخصة ذات الأهمية النظامية" لتمكين ممارسة رقابة احترازية معززة، والتخطيط لمعالجة الأوضاع، وتدابير التدخّل المبكر وصلاحيات الحل للكيانات التي قد يُشكّل تعثرها مخاطر على أداء السوق واستقراره. يدعم الإطار أيضاً بنية تحتية أكثر قوة للسوق من خلال إمكانية إنشاء صندوق لحماية المستثمرين، وصندوق ضمان التسوية للتخفيف من مخاطر الأطراف المقابلة والتسوية.

وتكتمل هذه التدابير بنظام محدث لمكافحة إساءة استخدام السوق يركز على الإنفاذ، وتوسيع نطاق الترخيص ليشمل الأنشطة عبر الحدود التي تستهدف العملاء في دولة الإمارات، والتي تهدف مجتمعة إلى الحد من الممارسات الخاطئة، وتُعزّز الشفافية، وتدعم الثقة في أسواق رأس المال في دولة الإمارات. وفي عام 2025، اشتمل أعمال وضع القواعد الخاص بهيئة سوق المال على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، واستحداث نظام لخدمات الاستشارات الآلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما يُرسّخ معايير معززة للحوكمة، والأمن السيبراني، والشفافية في أسواق الأصول الرقمية والافتراضية.

2. تقييم القطاع المصرفي

1.2 نبذة عامة

ظلّ النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بمرونته بفضل الأسس العامة القوية. واستمر نمو الائتمان في النظام المصرفي في ظل القدرة الائتمانية الكبيرة والطلب القوي من العملاء، لا سيما من قطاعي الشركات والأفراد. وكانت استدامة الائتمان مدعومة بالسيولة القوية ومصدّات حماية التمويل وبدعم من النمو القوي للودائع. كما شهدت مؤشرات جودة الأصول تحسناً أكبر في عام 2025، مدفوعة في المقام الأول بالانخفاض الملحوظ في القروض المتعثرة والنمو القوي للائتمان. كما ظلّ النظام المصرفي يتمتع برسملة جيدة، إلى جانب مصدات كبيرة لحماية سيولة والربحية القوية.

1.1.2 نظرة عامة والتوجّهات في القطاع المصرفي

تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية المواتية، حقق إجمالي أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً قوياً بلغت نسبته 17.1% ليصل إلى 5.3 تريليون درهم بنهاية العام. ويتكون النظام المصرفي في دولة الإمارات من 61 بنكاً، منها 23 بنكاً وطنياً و38 فرعاً لبنوك أجنبية.

واستهل النظام المصرفي في دولة الإمارات عام 2025 وهو يتمتع بمصدّات قوية لحماية رأس المال، وسيولة وأوضاع تمويل جيدة، وربحية قوية، ممّا يعكس قوة ومرونة القطاع المصرفي في دولة الإمارات. وفي ضوء التطورات الاستثنائية على الصعيدين العالمي والإقليمي في أوائل عام 2026، أقرّ مجلس إدارة المصرف المركزي حزمة استباقية وشاملة لتعزيز مرونة المؤسسات المالية، تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي في دولة الإمارات ومرونته. وتغطي الحزمة خمسة محاور أساسية لتزويد البنوك بمرونة أكبر لدعم عملائها واقتصاد دولة الإمارات.

حزمة تعزيز مرونة المؤسسات المالية

المحور الأول:
تدابير السياسة النقدية – تعزيز الوصول إلى أرصدة الاحتياطي بما يصل إلى 30% من متطلبات الاحتياطي النقدي، وتوفير تسهيلات السيولة لأجل بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي.

المحور الثاني:
تخفيض متطلبات السيولة والتمويل– تخفيض مؤقت لنسب السيولة والتمويل المستقر لتزويد البنوك بمرونة أكبر لدعم اقتصاد دولة الإمارات[3].

المحور الثالث:
تخفيض متطلبات مصدّات رأس المال – تخفيض مصدّات التقلبات الدورية لرأس المال، والاستخدام المؤقت والجزئي لمصدّات حماية رأس المال لدعم اقتصاد دولة الإمارات.

المحور الرابع:
إدارة مخاطر الائتمان – تزويد البنوك بالمرونة لتأجيل تصنيف قروض الأفراد والشركات للعملاء المتأثرين بالظروف الاستثنائية.

المحور الخامس:
توفير دعم إضافي – يؤكد المصرف المركزي على ضرورة استمرار البنوك بتقديم خدمات التمويل اللازمة لدعم عملائها والاقتصاد الوطني.

3 يُسمح للبنوك مؤقتاً بالعمل بمزيد من المرونة في السيولة الرقابية الرئيسية ومقاييس التمويل المستقر، بما في ذلك نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، ونسبة الأصول السائلة المؤهلة، ونسبة السلف إلى المصادر المستقرة. ويخضع هذا التخفيض لحدود دنيا محددة بوضوح لكل مقياس، مما يضمن بقاء الضمانات الاحترازية قائمة مع تمكين البنوك من مواصلة دعم اقتصاد دولة الإمارات.

وتماشياً مع الرؤية الوطنية، قام المصرف المركزي بتعزيز رقمنة القطاع المصرفي من خلال مبادرات مثل برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، بما في ذلك منظومة بطاقات الدفع المحلية "جيوَن" ومنصة التمويل المفتوح "الطارق". كما يظل المصرف المركزي ملتزماً باعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بشكل مسؤول. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المصرف المركزي التركيز على معالجة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وتعزيز التمويل المستدام، والحفاظ على سلامة النظام المالي من خلال ممارسة رقابة فعالة قائمة على المخاطر.

2.1.2 بيئة الائتمان المصرفية

شهدت محفظة القروض في النظام المصرفي لدولة الإمارات توسعاً بنسبة 17.8% خلال العام، مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة الإقراض المحلي. وكان العاملان الرئيسيان وراء هذا النمو هما الائتمان المقدم للأفراد والشركات الخاصة.

وبحسب استبيان توجهات الائتمان الصادر عن المصرف المركزي[4]، شهد الطلب على القروض من قبل الأفراد والشركات زيادةً ملحوظة. وساهمت الآفاق الاقتصادية المحلية المواتية في تعويض تأثير ارتفاع أسعار الفائدة. علاوةً على ذلك، دعمت أوضاع التمويل والسيولة القوية، فضلاً عن القدرة الائتمانية الوفيرة، رغبة البنوك في دعم نمو الائتمان، ممّا مكّنها من تلبية الطلب المتزايد على القروض في عام 2025.

وسجّل الائتمان المقدم للأفراد نمواً قوياً بنسبة 16.1% في عام 2025، حيث شهد توسعاً في جميع الفئات الفرعية الرئيسية. وحققت قروض الرهن العقاري، والقروض الشخصية، وقروض السيارات معدلات نمو ملحوظة بلغت 23.9%، و8.6%، و9.4% على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض نسبياً، استفاد قطاع الإقراض للأفراد من الأوضاع الاقتصادية الإيجابية، والطلب القوي والتوجهات تجاه الائتمان المقدم للأفراد، وكذلك من الإجراءات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك برامج الإقامة طويلة الأجل.

من جهة أخرى، سجّل إجمالي الائتمان المقدم للشركات[5] معدل نمو بلغ 18.3% في عام 2025، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة التمويل الموجه لقطاعي الشركات الخاصة والجهات الحكومية، والذي شهد نمواً بنسبتي 19.6% و25.1% على التوالي. وهذا يعكس استمرار الطلب على تمويل الأعمال ومشاريع البنية التحتية. وبدأ الإقراض الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في التعافي، مسجلاً نمواً بوتيرة معتدلة بلغت 8.8% خلال العام. كما تعافت القروض المقدمة للكيانات المرتبطة بالحكومة من التراجع الذي شهدته في العام السابق، حيث ارتفعت بنسبة 4.6%.

4 استبيان توجهات الائتمان الذي نشره المصرف المركزي في الربع الرابع من عام 2025، https://centralbank.ae/en/news-and-publications/publications/quarterly-reports/credit-sentiment-survey-q4-2025/

5 يشمل الائتمان المقدم للشركات الإقراض للشركات الخاصة، والكيانات المرتبطة بالحكومة، والحكومة، وتمويل التجارة، والأفراد من ذوي الثروات الضخمة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية غير المصرفية.

الرسم البياني 1.1.2: نمو القروض في النظام المصرفي (على أساس سنوي)

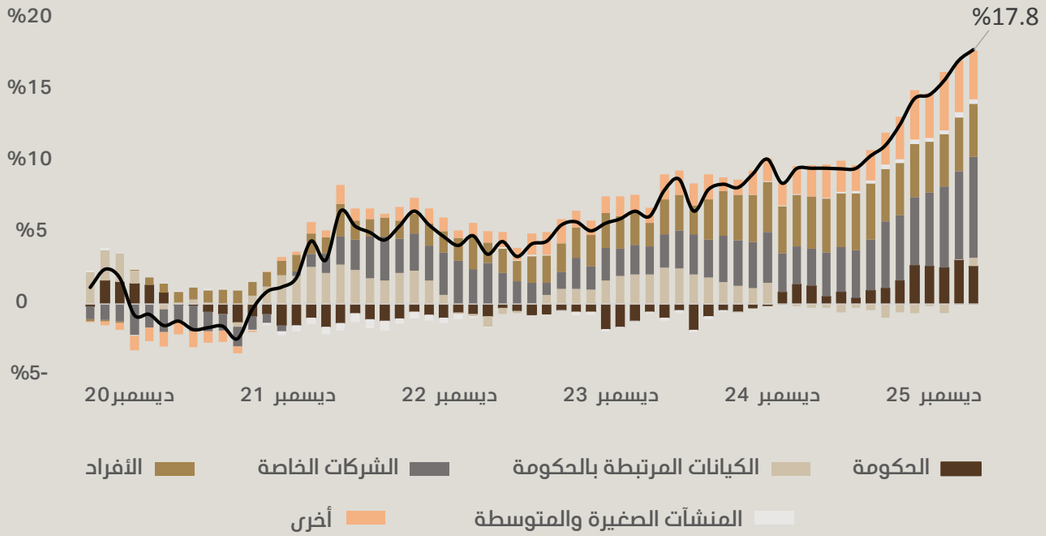

المصدر: المصرف المركزي.
*تشمل فئة "أخرى" المؤسسات المالية غير المصرفية والأفراد من ذوي الثروات الضخمة والسندات التجارية.

3.1.2 التمويل والسيولة

ارتفع إجمالي الخصوم في النظام المصرفي لدولة الإمارات بنسبة 18.0% على أساس سنوي، مدفوعاً بالنمو القوي للودائع. ويتكون هيكل الخصوم بشكل أساسي من الودائع التي تمثل 70.5% من الإجمالي، يليها الاقتراض بين البنوك بنسبة 8.3%، في حين مثّل تمويل سوق رأس المال 6.2% من إجمالي الخصوم.

الرسم البياني 2.1.2: مكونات الخصوم في النظام المصرفي (الحصة من إجمالي الخصوم)

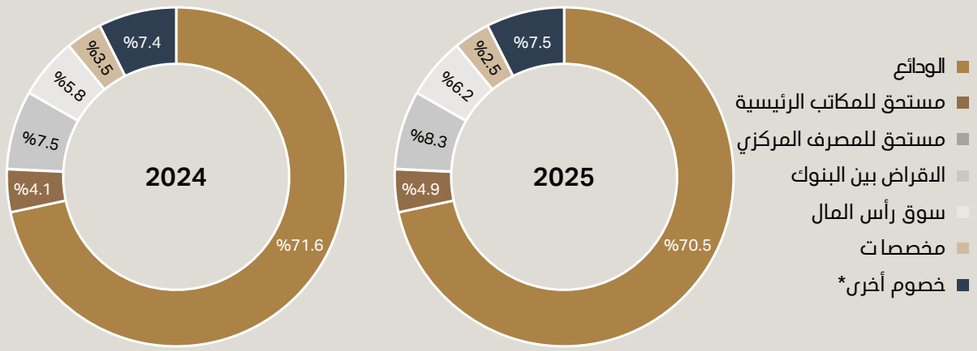

المصدر: المصرف المركزي.
*تشمل الخصوم الأخرى: الحوالات المصرفية، وصافي المعاملات بين الفروع، والقيمة العادلة السالبة للمشتقات، والخصوم الأخرى

وظلت الودائع تمثل المصدر الرئيسي للتمويل، مما عزّز من أوضاع السيولة والتمويل. وحقق إجمالي الودائع نمواً بنسبة 16.1% على أساس سنوي، وهو معدل يفوق بشكل ملحوظ ذلك المسجل في العام السابق. ويُعزى هذا النمو بشكل أساسي لودائع المقيمين، التي شكلت ما نسبته 88.6% من نمو الودائع السنوي. وكان قطاعا الشركات الخاصة والأفراد الدافعين الرئيسيين لنمو الودائع، حيث ارتفعت ودائع القطاعين بنسبتي 22.8% و13.8% على أساس سنوي.

الرسم البياني 3.1.2: نمو الودائع في النظام المصرفي لدولة الإمارات (على أساس سنوي)

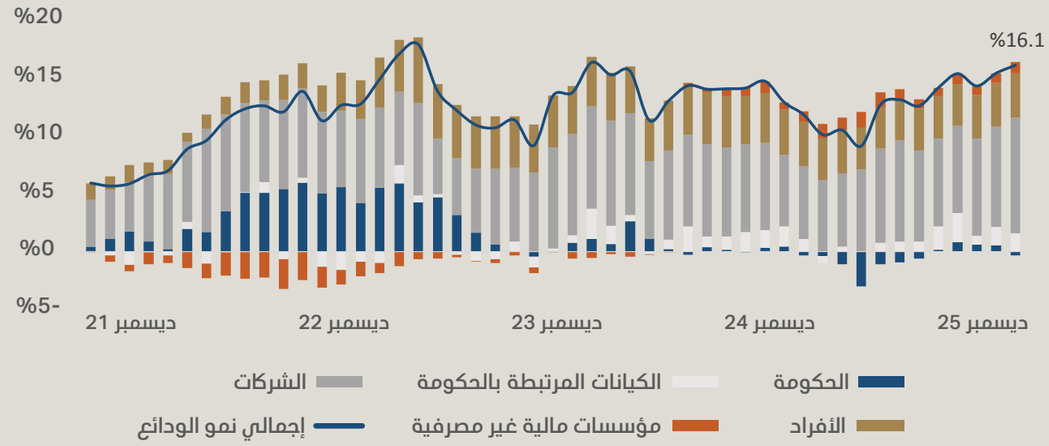

المصدر: المصرف المركزي

وارتفع إجمالي نسبة القروض إلى الودائع إلى 77.7% مقارنة بـ76.6% في عام 2024. وعلى الرغم من هذه الزيادة الطفيفة، ظلت نسبة القروض إلى الودائع أقل بمقدار 3.4 نقطة مئوية عن متوسطها على مدى خمس سنوات، مما يشير إلى قدرة إقراض كبيرة لدعم الطلب على الائتمان.

الرسم البياني 4.1.2: نسبة القروض إلى الودائع في النظام المصرفي لدولة الإمارات

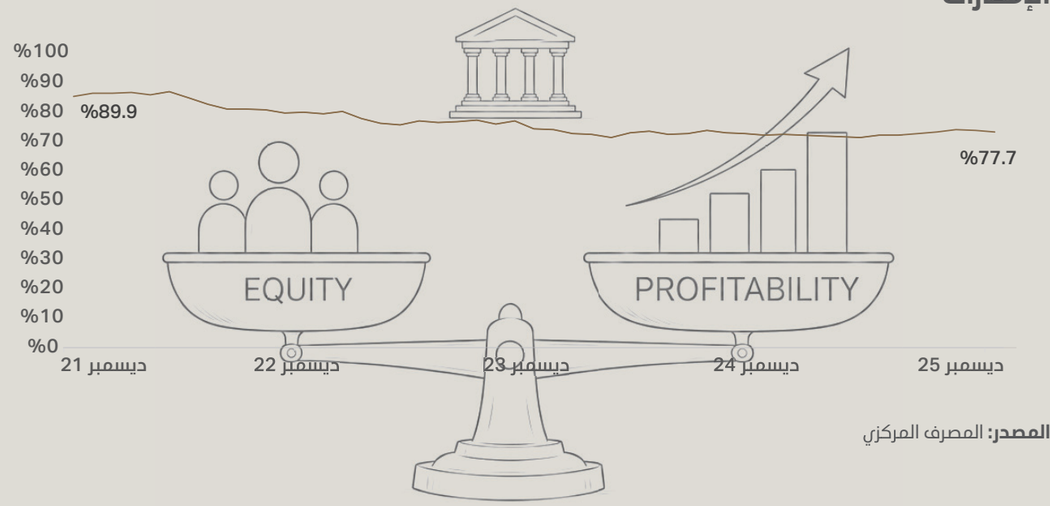

المصدر: المصرف المركزي

وارتفع الاقتراض بين البنوك بنسبة 30.3% على أساس سنوي، كما زاد تمويل أسواق رأس المال بنسبة 26.0% على أساس سنوي، وهو ما يمثل 6.2% من إجمالي الخصوم.

وظلت أوضاع إجمالي السيولة والتمويل للنظام المصرفي قوية، بدعم من النمو القوي للودائع في عام 2025. كما ظلّت نسب السيولة في النظام المصرفي لدولة الإمارات، بما في ذلك نسبة الأصول السائلة[6] المؤهلة ونسبة تغطية السيولة[7]، أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية، مما يعكس وفرة السيولة الكافية لدعم الطلب على الائتمان، حيث بلغت هذه النسبة 20.1% و149.7% على التوالي. وعلاوة على ذلك، ظلّت مؤشرات التمويل للنظام المصرفي لدولة الإمارات قوية على مدار العام، حيث بلغت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة ونسبة صافي التمويل المستقر مستويات 73.8% و111.6% على التوالي.

4.1.2 جودة الأصول

واصلت نسب جودة الأصول[8] في النظام المصرفي بدولة الإمارات تحسنها. إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 3.3% في عام 2025، مما يعكس تحسناً ملموساً مقارنة بذروتها التي بلغت 8.2% في عام 2020. كما شهدت نسبة صافي القروض المتعثرة، والتي تستثني مخصصات محددة، تحسناً لتبلغ 1.6% في عام 2025. ويعود هذا التحسّن أساساً إلى تراجع الحجم الكلي للقروض المتعثرة، في حين أسهم النمو التدريجي للميزانية العمومية للقطاع المصرفي في ذلك، ولكن بدرجة أقل. وقد جاء تحسّن نسب القروض المتعثرة مدفوعاً بالمراقبة الفعالة لجودة الأصول، والرقابة، وتعزيز معايير الائتمان.

الرسم البياني 5.1.2: نسب جودة الأصول في النظام المصرفي

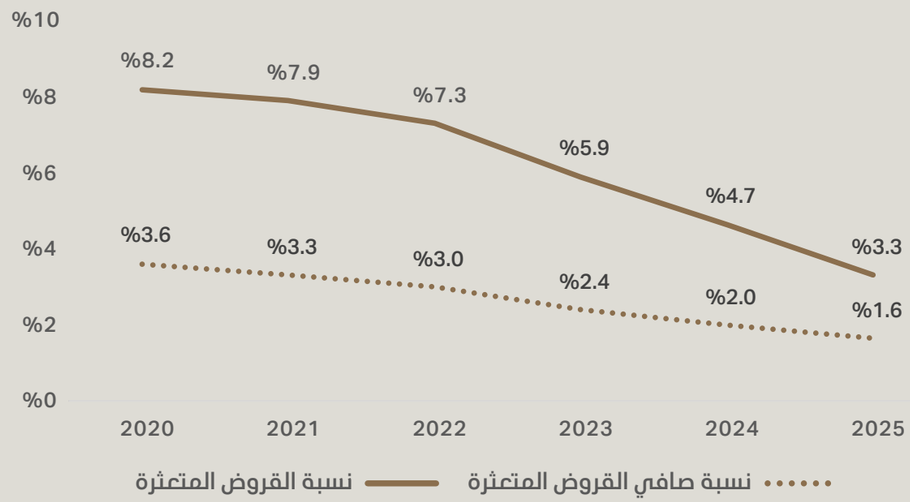

المصدر: المصرف المركزي

6 لمزيد من التفاصيل حول متطلبات السيولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يرجى الرجوع إلى أنظمة المصرف المركزي المتعلقة بالسيولة وإلى مربع النص الخاص بمتطلبات النسب الاحترازية الرئيسية للبنوك

7 تنطبق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على 5 بنوك معتمدة

8 للاطلاع على منهجية الإبلاغ عن نسبة صافي القروض المتعثرة، يرجى الرجوع إلى المصرف المركزي (2019) تحت عنوان: "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يتبنى منهجية محسّنة للإبلاغ عن القروض المتعثرة.

5.1.2 الربحية

واصل صافي الربح نموه في عام 2025 وبلغ 90.8 مليار درهم، بزيادة قدرها 11.7% على أساس سنوي. وعلى الرغم من استمرار خفض سعر الفائدة في عام 2025، إلا أن ربحية البنوك ظلت قوية. وكان النمو في صافي الربح مدفوعاً بشكل أساسي بالنمو القوي في إجمالي الدخل التشغيلي، وسط أوضاع اقتصادية إيجابية في دولة الإمارات.

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 12.5% على أساس سنوي، مدعوماً بنمو أعلى في الدخل من غير الفوائد، والذي أسهم بـ 8.6 نقاط مئوية، في حين أسهم صافي الدخل مع الفوائد بـ 3.9 نقطة مئوية. وجاء تسارع الدخل من غير الفوائد مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو السريع في دخل التداول والرسوم والإيرادات الأخرى. وواصل انخفاض سعر الفائدة تأثيره على نمو إجمالي صافي الدخل مع الفوائد، مما أدى إلى تباطؤ معدل النمو مقارنة بالعام السابق. وعليه، تراجع هامش صافي الفائدة إلى 2.3% في عام 2025، مقارنة بـ 2.5% في عام 2024.

وارتفع إجمالي النفقات التشغيلية بنسبة 9.0% على أساس سنوي، وإن كان بوتيرة أبطأ قليلاً مقارنة بالعام الماضي، مما يعكس الجهود التي بذلتها البنوك لضبط التكاليف. وقد تجسّد الارتفاع في إجمالي مصاريف البنوك في دولة الإمارات بشكل رئيسي في زيادة تكاليف الموظفين ونفقات تعهيد الخدمات لأطراف خارجية. ورغم ذلك، واصلت البنوك تنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة التكاليف، مما أدى إلى مزيد من التحسّن في نسبة التكلفة إلى الدخل، والتي انخفضت إلى30.5% في عام 2025 من 31.5% في عام 2024.

من ناحية أخرى، تأثرت ربحية البنوك في دولة الإمارات في عام 2025 سلباً بارتفاع صافي رسوم الانخفاض في القيمة والنفقات الضريبية. وارتفع صافي رسوم الانخفاض في القيمة بنسبة 8.7% على أساس سنوي، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع مستويات تكوين المخصصات. بالإضافة إلى ذلك، زادت النفقات الضريبية في عام 2025 بنسبة 40.6% على أساس سنوي، بالتزامن مع ارتفاع نسبة الضريبة الفعلية في دولة الإمارات.

وظلّت مؤشرات ربحية النظام المصرفي بصفة عامة قوية في عام 2025. واستقر العائد على الأصول عند 1.9%، نظراً لتجاوز نمو الأصول معدل نمو الأرباح. وبقي العائد على الأصول أعلى قليلاً من متوسطه خلال السنوات الخمس الماضية، في حين ارتفع العائد على حقوق الملكية إلى 15.0%.

الرسم البياني 6.1.2: مؤشرات الربحية للنظام المصرفي لدولة الإمارات

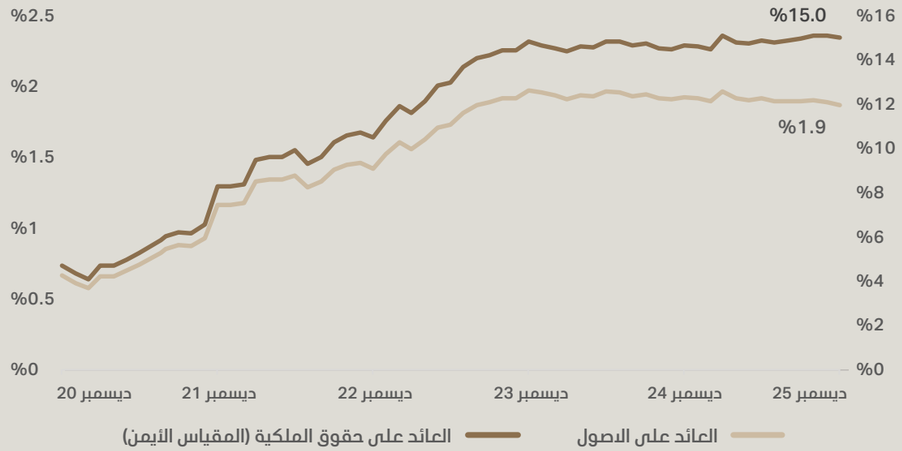

المصدر: المصرف المركزي

6.1.2 كفاية رأس المال

حافظ النظام المصرفي لدولة الإمارات على مركز رأسمال قوي في عام 2025، حيث تجاوزت نسب رأس المال المتطلبات الرقابية بشكل كبير. وبلغ إجمالي نسبة كفاية رأس المال وكانت نسبة حقوق الملكية العادية الشق1- قد بلغت 17.0% ونسبة 14.4% على التوالي، مما يعكس مركزاً مالياً قوياً لتحمّل أي مخاطر محتملة للتطورات المعاكسة.

وعلى الرغم من ارتفاع مصدات حماية رأس المال في النظام المصرفي لدولة الإمارات نسبياً، فقد سجلت نسبة كفاية رأس المال تراجعاً طفيفاً قدره 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق. ويُعزى هذا التراجع في نسبة كفاية رأس المال بشكل أساسي إلى ارتفاع نمو الأصول المرجحة بالمخاطر ضمن الدعامة 1 مقارنة بالنمو في رأس المال المؤهل.

كما حققت الأصول المرجحة بالمخاطر نمواً بنسبة 16.7% على أساس سنوي، مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان بنسبة 16.9% على أساس سنوي في ديسمبر 2025. ويُعزى النمو في الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان، والتي أسهمت بـ 15 نقطة مئوية في نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، بشكل أساسي إلى تسارع الائتمان في عام 2025. وفي الواقع، ظلّت الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان تمثل المكوّن الأكبر من الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث بلغت نسبتها 88.5%، تليها عناصر المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، والتي أسهمت بنسبة 8.7% و2.8% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، على التوالي.

وفي هذه الأثناء، سجل رأس المال المؤهل معدل نمو سنوي بلغ 11.6% على أساس سنوي، بوتيرة أعلى قليلاً مقارنة بعام 2024. وجاءت الزيادة في رأس المال المؤهل بشكل أساسي على شكل رأس مال حقوق الملكية العادية الشق1-، مدعومةً بزيادة قوية في الأرباح المحتجزة والاحتياطيات المؤهلة. علاوة على ذلك، ظلّ متوسط نسبة الرفع المالي للنظام المصرفي لدولة الإمارات عند مستوى قوي بلغ 9.0% في عام 2025، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، مما يشير إلى مركز قوي لكفاية رأس المال بالنسبة لإجمالي الانكشافات في النظام المصرفي.

الرسم البياني 7.1.2: نسب رأس المال في النظام المصرفي لدولة الإمارات

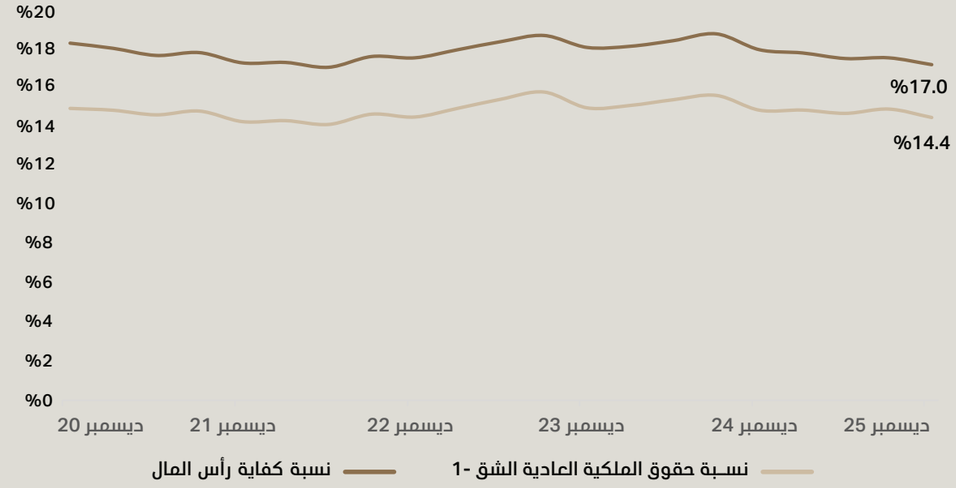

المصدر: المصرف المركزي

7.1.2 الانكشافات الخارجية[9]

ارتفعت الأصول الخارجية الموحدة بنسبة 25.2% على أساس سنوي، وشكّلت 42.6% من إجمالي الأصول الموحدة[10]. وسجلت حصة الأصول الخارجية من إجمالي الأصول الموحدة ارتفاعاً طفيفاً، نظراً للنمو في الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية، بدعم من أوضاع التمويل المواتية

وساهمت الأصول الخارجية للعمليات المحلية للبنوك العاملة في دولة الإمارات بنسبة 18.4% في معدل النمو السنوي للأصول الخارجية من إجمالي الأصول الخارجية الموحدة؛ بينما أسهمت أصول الفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنوك العاملة في دولة الإمارات بنسبة 6.8% في إجمالي معدل النمو السنوي للأصول الخارجية. كما ارتفعت الأصول الخارجية للعمليات المحلية للبنوك العاملة في دولة الإمارات بنسبة 27.0% على أساس سنوي، بما يتوافق مع الزيادة الكلية لإجمالي الأصول الموحدة والتي بلغت 17.0% على أساس سنوي.

وواصلت القروض سيطرتها على هيكل الأصول الخارجية الموحدة، حيث شكّلت 34.9% من إجمالي الأصول الخارجية الموحدة، مرتفعة من 31% في عام 2024، بسبب ارتفاع القروض المقدمة للشركات. وتلتها أصول الاستثمار، ثم الإقراض بين البنوك. وظلت حصة القروض المقدمة للشركات هي الأكبر، إذ مثّلت 55.5% من إجمالي القروض الخارجية، تلتها القروض المقدمة للحكومة وللمؤسسات المالية غير المصرفية.

9 تتكون الانكشافات الخارجية للنظام المصرفي لدولة الإمارات من الانكشافات عبر الحدود للعمليات المحلية للبنوك المرخصة في دولة الإمارات، وكذلك انكشافات الفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنوك الوطنية في دولة الإمارات. تستبعد الانكشافات الموحدة الانكشافات داخل المجموعة بين المكتب الرئيسي والفروع الأجنبية والشركات التابعة.

10 يشمل إجمالي الأصول الموحدة أصول العمليات المحلية للنظام المصرفي لدولة الإمارات، وأصول الفروع الأجنبية والشركات التابعة للنظام المصرفي في الدولة. كما يستبعد إجمالي الأصول الموحدة الانكشافات داخل المجموعة بين المكتب الرئيسي والفروع الأجنبية والشركات التابعة.

الرسم البياني 8.1.2: مكونات الأصول الخارجية الموحدة للنظام المصرفي لدولة الإمارات

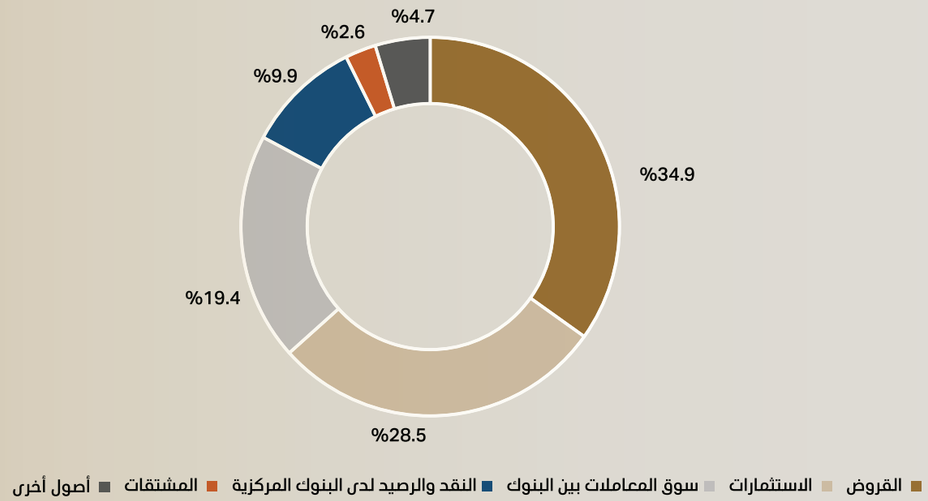

المصدر: المصرف المركزي

ارتفعت الخصوم الخارجية الموحدة للنظام المصرفي لدولة الإمارات بنسبة 25.9% على أساس سنوي، وشكّلت 32.6% من إجمالي الخصوم الموحدة. وسجّلت حصة الخصوم الخارجية من إجمالي الخصوم الموحدة ارتفاعاً طفيفاً في عام 2025، مدفوعة بالنمو في الودائع والاقتراض بين البنوك.

وساهمت الخصوم الخارجية للعمليات المحلية للبنوك العاملة في دولة الإمارات بنسبة 16.5% في معدل النمو السنوي لإجمالي الخصوم الخارجية الموحدة، بينما ساهمت الخصوم لدى الفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنوك في دولة الإمارات بنسبة 9.4% فقط في إجمالي معدل النمو السنوي. كما ارتفعت الخصوم الخارجية للعمليات المحلية للبنوك العاملة في دولة الإمارات بنسبة 26.7% على أساس سنوي، متجاوزة الزيادة في إجمالي الخصوم الموحدة والبالغة 17.7% على أساس سنوي، لتقود بذلك إجمالي النمو.

وواصلت الودائع سيطرتها على هيكل الخصوم الخارجية الموحدة، حيث شكّلت 45.0% من إجمالي الخصوم الخارجية الموحدة، تلاها الاقتراض بين البنوك وتمويل سوق رأس المال، بمساهمات بلغت 23.1% و18.6% على التوالي. وظلّت حصة ودائع الشركات هي الأكبر، إذ مثّلت 39.3% من إجمالي الودائع الخارجية، تلتها ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية وودائع الأفراد.

الرسم البياني 9.1.2: مكونات الخصوم الخارجية الموحدة للنظام المصرفي لدولة الإمارات

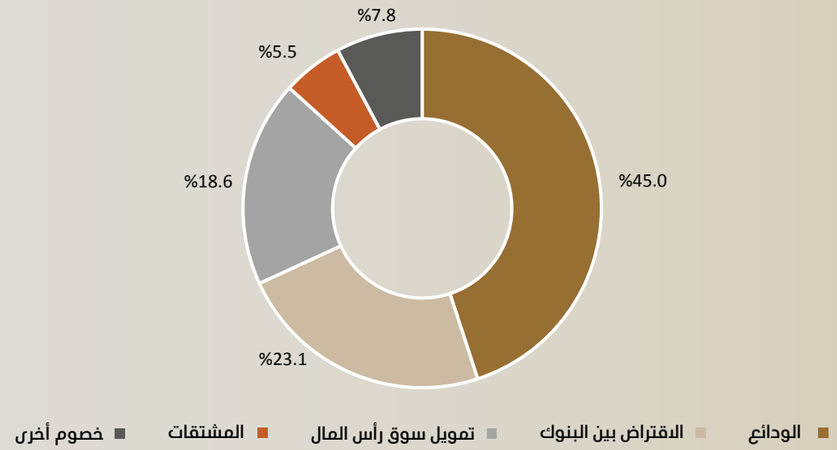

المصدر: المصرف المركزي

متطلبات النسب الاحترازية الرئيسية للبنوك في دولة الإمارات

متطلبات رأس المال

يُلزم المصرف المركزي جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات بالامتثال لأنظمة رأس المال الصادرة عنه، والتي تتبع منهجاً موحداً لمعايير رأس المال بازل 3 [12،11]. وبالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الدعامة 1، يجب على البنوك الوفاء بمتطلبات مصدات حماية رأس المال باستخدام رأس مال حقوق الملكية العادية الشق1- (انظر الجدول أدناه). ويتم تطبيق مصد حماية رأس المال بنسبة 2.5% على هيئة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق1- على جميع البنوك. كما تم تحديد مصد التقلبات الدورية لرأس المال على الانكشافات داخل الدولة عند مستوى 0.5% اعتباراً من عام 2026.

الجدول 1: متطلبات رأس المال في دولة الإمارات

متطلبات رأس المال	متطلبات الحد الأدنى (لا تتضمن مصد حماية رأس المال)	متطلبات الحد الأدنى (تتضمن مصد حماية رأس المال)
نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1	%7.0	*%9.5
نسبة الشق-1	%8.5	*%11.0
نسبة كفاية رأس المال	%10.5	*%13.0

* **ملاحظة:** قام المصرف المركزي في الربع الأول من عام 2026 بتطبيق خفض مؤقت لمصد حماية رأس المال بواقع يصل إلى 1 نقطة مئوية، كجزء من حزمة المرونة للمؤسسات المالية.

11 يتعين على البنوك المتخصصة ذات المخاطر المنخفضة تلبية نسبة إجمالي رأس مال إلى إجمالي أصول تبلغ 12.5%.

12 ستخضع متطلبات رأس المال التي فرضها المصرف المركزي للمزيد من التعديل بما يتوافق مع المعايير المعدلة لرأس المال وفق بازل 3.

متطلبات إضافية لنسبة حقوق الملكية العادية الشق-1	
مصد حماية رأس مال البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية [13]	0.5% - 2.5% متطلبات رأسمال إضافية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية المحدّدة. **ملاحظة:** بنك أبوظبي الأول: 2.0%، بنك الإمارات دبي الوطني: 1.5%، بنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي: 0.5%
مصد التقلبات الدورية لانكشافات الائتمان ذات الصلة في دولة الإمارات	0.5% اعتباراً من يناير 2026 0.0% من 17 مارس 2026 **ملاحظة:** قام المصرف المركزي في الربع الأول من عام 2026 بتطبيق خفض مؤقت لمصد التقلبات الدورية كجزء من حزمة مرونة المؤسسات المالية.

المصدر: المصرف المركزي

متطلبات نسبة الرفع المالي للبنوك في دولة الإمارات

يتعين على كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات الامتثال لمعايير نسبة الرفع المالي الصادرة عن المصرف المركزي، والتي تتبع معايير بازل 3 [14]، ويجب على كافة البنوك تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي في جميع الأوقات باستخدام رأس مال الشق-1.

الجدول2: متطلبات نسبة الرفع المالي في دولة الإمارات

متطلبات الرفع المالي	متطلبات الحد الأدنى
نسبة الرفع المالي	3.0%
متطلبات إضافية	
مصد نسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	0.5% إضافية لمتطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

المصدر: المصرف المركزي

متطلبات السيولة

تماشياً مع معايير بازل 3 للسيولة، يُطبق المصرف المركزي متطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقر على خمسة بنوك وطنية عاملة في دولة الإمارات.[15] ، وتخضع البنوك المتبقية العاملة في دولة الإمارات لمتطلبات مُحددة خاصة بدولة الإمارات، بناءً على نسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة السلف إلى المصادر المستقرة.

13 للمزيد من المعلومات حول منهجية تقييم البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي لعام 2020.

14 البنوك المتخصصة ذات المخاطر المنخفضة غير ملزمة بتلبية متطلبات نسبة الرفع المالي.

15 البنوك الخاضعة لمتطلبات نسبة تغطية السيولة/نسبة صافي مصادر التمويل المستقر هي: بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق.

الجدول 3: متطلبات السيولة في دولة الإمارات

النسبة	المتطلبات
نسبة تغطية السيولة	100% كحد أدنى
نسبة صافي مصادر التمويل المستقر	100% كحد أدنى
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	10% كحد أدنى
نسبة السلف إلى المصادر المستقرة	100% كحد أقصى

ملاحظة: قام المصرف المركزي في الربع الأول من عام 2026 بتطبيق خفض مؤقت لمتطلبات السيولة كجزء من حزمة مرونة المؤسسات المالية. ويُسمح للبنوك بالعمل مؤقتاً دون الحدود الدنيا الرقابية حسب المعايير، شريطة الالتزام بالحدود الدنيا التالية:

- نسبة تغطية السيولة: يجوز أن تنخفض عن 100%، لكن يجب أن تظلّ نسبتها 80% أو أكثر من ذلك.
- نسبة صافي مصادر التمويل المستقر: يجوز أن تنخفض عن 100%، لكن يجب أن تظلّ نسبتها 90% أو أكثر من ذلك.
- نسبة الأصول السائلة المؤهلة: يجوز أن تنخفض عن 10%، لكن يجب أن تظلّ نسبتها 8% أو أكثر من ذلك.
- نسبة السلف إلى المصادر المستقرة: يجوز أن تتجاوز 100%، لكن يجب أن تظلّ نسبتها 110% أو أقل من ذلك.

المصدر: المصرف المركزي

الضوابط القائمة على المقترضين

يُطبق المصرف المركزي متطلبات نسبة القرض إلى القيمة على قروض الرهن العقاري للأفراد. وتم تقسيم هذه المتطلبات للعقارات التي يشغلها المالك، والعقارات اللاحقة، والعقارات قيد الإنشاء.

الجدول 4: متطلبات نسبة القرض إلى القيمة

مواطنو الإمارات	
مشترو المنازل لأول مرة / المقيم المالك	
قيمة العقار	نسبة القرض إلى القيمة
أقل من أو تساوى 5 ملايين درهم	85% كحد أقصى من قيمة العقار
أكثر من 5 ملايين درهم	75% كحد أقصى من قيمة العقار
العقار التالي	
65% كحد أقصى من قيمة العقار	
العقارات قيد الإنشاء	
50% كحد أقصى من قيمة العقار	

الوافدون	
مشترو المنازل لأول مرة / المقيم المالك	
قيمة العقار	نسبة القرض إلى القيمة
أقل من أو تساوي 5 ملايين درهم	80% كحد أقصى من قيمة العقار
أكثر من 5 ملايين درهم	70% كحد أقصى من قيمة العقار
العقار التالي	
60% كحد أقصى من قيمة العقار	
العقارات قيد الإنشاء	
50% كحد أقصى من قيمة العقار	

المصدر: المصرف المركزي

بالإضافة لمتطلبات نسبة القرض إلى القيمة، يُطبّق المصرف المركزي حداً أقصى لنسبة عبء الدين تبلغ 50% من إجمالي الدخل الشهري. وهذا يعني أن إجمالي الأقساط الشهرية للمقترض، بما في ذلك الرهن العقاري المراد الحصول عليه، يجب ألا يتجاوز نصف إجمالي الدخل الشهري في أي وقت. علاوة على ذلك، تم تحديد الحد الأقصى لقيمة التمويل بـ 8 سنوات من الدخل السنوي للمواطنين، وحتى 7 سنوات من الدخل السنوي للوافدين، كما تم تحديد الحد الأقصى لمدة سداد قروض الرهن العقاري بـ 25 عاماً.

الدليل الإرشادي للمصرف المركزي

يُوفر الدليل الإرشادي للمصرف المركزي، المتاح على الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي، إمكانية الاطلاع على الأنظمة، والمعايير، والإرشادات التي يصدرها المصرف المركزي. ويسعى الدليل الإرشادي للمصرف المركزي إلى بيان الإطار الرقابي المُطبّق حالياً. بالإضافة إلى ذلك، للاطلاع على أبرز المستجدات الرقابية خلال عام 2025، يرجى الاطلاع على قسم التطوّرات الرقابية في التقرير السنوي للمصرف المركزي لعام 2025.

استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال 2031

حقق قطاع الصيرفة الإسلامية لدولة الإمارات نمواً ملحوظاً، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15.7%، ليرتفع من 857.5 مليار درهم في عام 2022 إلى 1,329 مليار درهم في عام 2025. كما سجلت الصيرفة الإسلامية نمواً لافتاً بنسبة 22% على أساس سنوي خلال عام 2025، لتستقر حصتها السوقية عند 24.7%.

الرسم البياني 1: إجمالي أصول المصارف الإسلامية في دولة الإمارات للفترة 2021-2025 (مليار درهم)

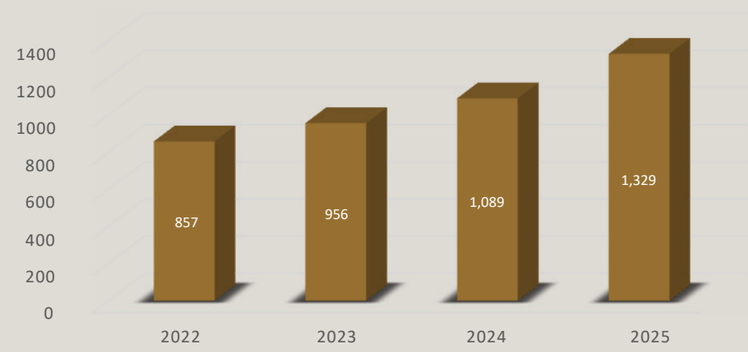

* الأصول الإسلامية: تشمل إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وشركات التمويل الإسلامية، والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.
المصدر: المصرف المركزي

وبهدف الارتقاء بمساهمة قطاع الصيرفة الإسلامية في القدرة التنافسية للدولة، اضطلع المصرف المركزي بدور ريادي في إعداد الاستراتيجية الوطنية وتنسيق عمل الأطراف المعنية المتعددة، بدءاً من الجهات الحكومية المحلية والاتحادية وحتى المنظمات الدولية المعنية بالمالية الإسلامية. وفي 6 مايو 2025، أقرّ مجلس الوزراء لدولة الإمارات، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال لتكون ضمن الأجندة الوطنية.

ومن المتوقع أن تواصل أصول المالية الإسلامية عالمياً نموها خلال العقد المقبل، مما يفتح آفاقاً واعدة لدولة الإمارات. ونظراً لدورها كمركز مالي رائد إقليمياً ودولياً، تسعى الاستراتيجية لإرساء مكانة الإمارات كمركز عالمي للمالية الإسلامية عبر تقديم الدعم للمؤسسات والأسواق المالية الإسلامية، وتوفير خدمات مالية إسلامية تنافسية، ودعم السيولة الإسلامية وعمليات جمع رؤوس الأموال والاستثمار، فضلاً عن رفع مستوى مساهمة دولة الإمارات في التمويل المستدام من خلال التعاون الدولي.

ويتمثل الهدف لعام 2031 في رفع إجمالي أصول المالية الإسلامية في دولة الإمارات إلى مستوى 4.96 تريليون درهم، بما في ذلك زيادة أصول المصارف الإسلامية إلى 2.6 تريليون درهم، إلى جانب زيادة قيمة إصدارات الصكوك المدرجة في دولة الإمارات لتتجاوز حاجز 660 مليار درهم بحلول عام 2031. ومن المتوقع أن تبلغ مساهمة المالية الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات نحو 27 مليار درهم في عام 2031، حيث يُتوقع أن يساهم قطاع الصيرفة الإسلامية والتكافل بمقدار 25 مليار درهم منها.

ويتكون الإطار الاستراتيجي من خمسة أهداف استراتيجية للمالية الإسلامية، وهي (1) إنشاء مؤسسات مالية إسلامية كبيرة وتنافسية وتعزيز انتشارها عالمياً؛ (2) تحفيز الدمج بين المالية الإسلامية وصناعة الحلال؛ (3) تعزيز المنظومة العالمية لسوق الصكوك، وسوق المال، والصناديق الإسلامية في دولة الإمارات؛ (4) إرساء بيئة داعمة للابتكار في قطاع المالية الإسلامية؛ و(5) توفير آلية للمالية الإسلامية المستدامة ذات أثر فعّال من خلال التعاون الدولي.

ولضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال على المستوى الوطني، تم تأسيس "لجنة تطوير المالية الإسلامية وصناعة الحلال" في عام 2025، برئاسة معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي. ويتمثل الدور الرئيسي للجنة في قيادة التنسيق الاستراتيجي وضمان تنفيذ الاستراتيجية بنجاح عبر توجيهات محدّدة، وذلك تحت إشراف مجلس الوزراء لدولة الإمارات. كما تم تأسيس "لجنة الرؤساء التنفيذيين للبنوك" في عام 2025 أيضاً، ويتمثل دورها الرئيسي في دعم البنوك العاملة في دولة الإمارات في تنفيذ استراتيجية المالية الإسلامية وصناعة الحلال، بالتنسيق مع الجهات الحكومية.

2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمّل الضغط

أكدت نتائج اختبارات قياس القدرة على تحمّل الضغط لعام 2025، استمرار قدرة البنوك في دولة الإمارات على الصمود في مواجهة الصدمات المالية الكلية السلبية، ضمن سيناريو افترض حدوث ركود اقتصادي عالمي حاد ناجم عن مخاطر جيوسياسية، وحروب تجارية بين الاقتصادات الكبرى. وتشير النتائج إلى أن متوسط إجمالي نسبة حقوق الملكية العادية الشق1- سينخفض بمقدار 297 نقطة أساس، من 14.1% إلى 11.1% عند أدنى مستوياته. وإلى جانب الاختبار التصاعدي السنوي لتحمل القدرة على الضغط، أكدت الاختبارات التنازلية المنتظمة للقدرة على تحمل الضغط على السيولة القدرة القوية للقطاع المصرفي في دولة الإمارات على تحمل تدفقات التمويل الافتراضية الكبيرة إلى الخارج ومحدودية الوصول إلى أسواق رأس المال لفترة تصل إلى 60 يوماً.

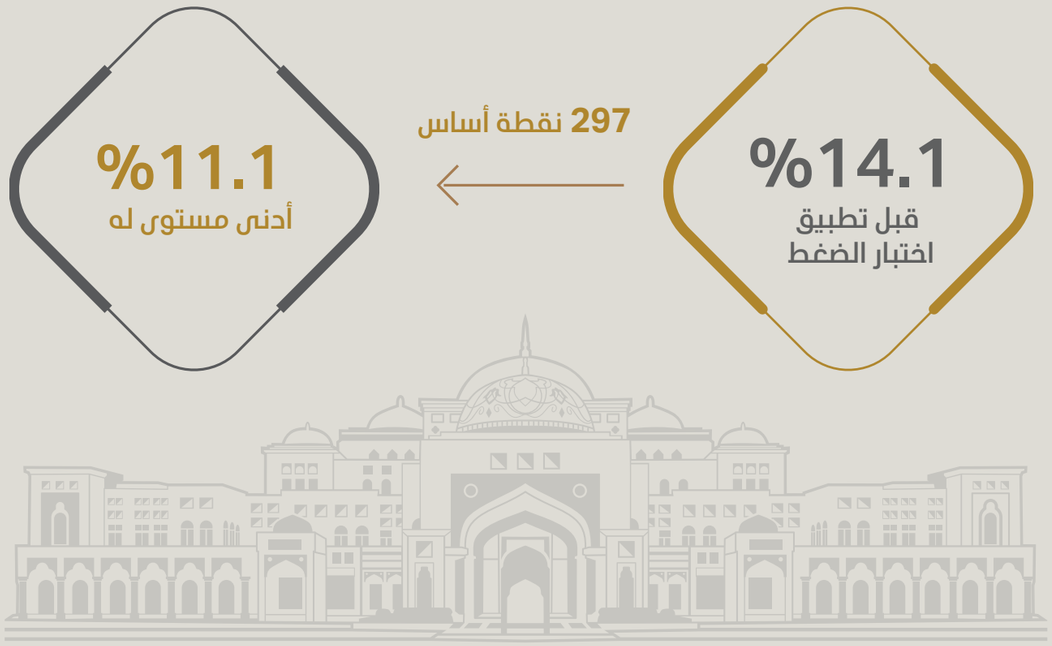

1.2.2 مقدمة

في سبيل أدائه لدوره في حماية الاستقرار المالي وتعزيز المرونة، يستخدم المصرف المركزي مجموعة شاملة من أدوات السياسة والتحليل. وتتضمن هذه الأدوات إطاراً استشرافي حول اختبارات القدرة على تحمل الضغط، حيث يجمع بين منهجيات تصاعدية وتنازلية بهدف تقييم قوة المؤسسات المالية والنظام ككل بدقة عند مواجهة صدمات مالية كلية سلبية.

وأظهرت نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغط لعام 2025 قدرة البنوك في دولة الإمارات على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الكبرى، مع حفاظها على مصدات كافية من الملاءة المالية والسيولة تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية، واستمرارها في توفير الائتمان لدعم الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، وبالاعتماد على التحليل التنازلي لعام 2024 حول العواصف والفيضانات الناتجة عن الأمطار، استند اختبار عام 2025 إلى منهجية تصاعدية لتقييم المخاطر الفعلية المرتبطة بالمناخ. وبشكل عام، أظهرت هذه الاختبارات أن البنوك في دولة الإمارات تتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة الصدمات في ظل التحديات الجيوسياسية والتجارية والمناخية بشكل متزامن، رغم أن مواصلة الحذر وإدارة المخاطر على نحو استباقي يعتبران حاسمين لاستدامة الاستقرار المالي في عالم تسوده حالات من عدم اليقين.

2.2.2 المخاطر والسناريوهات

يعد اختبار القدرة على تحمل الضغط الذي يجريه المصرف المركزي أداة لتحديد نقاط الضعف، ومحفزات المخاطر والطرق التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار المالي. تتضمن اختبارات القدرة على تحمل الضغط تقييم المخاطر ونقاط الضعف الرئيسية المستخلصة من مراجعات المصادر الخارجية، والتعاون بين مختلف الإدارات داخل المصرف المركزي.

اشتمل اختبار القدرة على تحمّل الضغط في عام 2025 على كلٍ من سيناريو أساسي وسيناريو سلبي، مع توقعاتهما على مدى فترة زمنية تمتد لثلاث سنوات. وقد تم تصميم السيناريو الأساسي ليعكس توقعات متوافقة للقطاع المالي الكلي، والذي يتميز ببيئة متوازنة ومواتية. وفي ظل هذا السيناريو، سيظل النمو الاقتصادي العالمي إيجابياً، إلا أنه سيكون أقل من المعدلات على المدى الطويل، حيث سيبقى التضخم عند مستويات مرتفعة ولكن قابلة للإدارة في الاقتصادات الكبرى (مثل الولايات المتحدة). ومن المتوقع أن تنمو أسعار الأصول بمعدلات مستدامة، مع فرضية بقاء أسعار النفط بالقرب من 70 دولار أمريكي للبرميل، استناداً إلى المعلومات المستمدة من السوق على المدى القصير وتوقعات الإجماع على المدى المتوسط. وسيواصل اقتصاد دولة الإمارات توسعه بقوة، مدعوماً بأسعار مستقرة أو مرتفعة للنفط، مع استمرار النمو في قطاعات العقارات والسياحة والتجارة.

وفي المقابل، اشتمل السيناريو السلبي على ركود عالمي افتراضي نتيجة للتوترات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الفائدة، والضغوط الناجمة عن التضخم. وفي هذا السيناريو، ستؤدي هذه التطورات إلى التأثير سلباً على التجارة العالمية، وإلى حدوث تقلبات في أسواق السلع الأساسية، وضعف النشاط الاقتصادي العالمي. وسيتأثر اقتصاد دولة الإمارات سلباً بسبب تراجع الإيرادات النفطية، وانخفاض قيم الأصول، وارتفاع مخاطر الائتمان، وزيادة الانكشافات على الأسواق الناشئة الأضعف عبر الحدود. وقد تميّز هذا السيناريو بوجود تضخّم مرتفع، يليه انكماش اقتصادي كبير في أواخر عام 2025، مما سيؤدي إلى ارتفاع خسائر الائتمان، وزيادة الضغط على رأس مال وربحية البنوك في دولة الإمارات.

3.2.2 نتائج اختبار القدرة على تحمّل الضغط التصاعدي

أظهرت نتائج اختبار القدرة على تحمّل الضغط التصاعدي لعام 2025 أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بقوة كبيرة بما يكفي لمواجهة انكماش اقتصادي افتراضي، مع استمراره في تقديم القروض للأفراد والشركات. وقد ألقى السيناريو السلبي الضوء على انخفاض إجمالي بمقدار 297 نقطة أساس في نسبة حقوق الملكية العادية الشق 1- منذ بداية السيناريو وحتى أدنى مستوى قد تصل إليه، لتتراجع النسبة من 14.1% إلى 11.1%، لكن ظل إجمالي نسب رأس المال أعلى من متطلبات الحد الأدنى.

الرسم البياني 1.2.2: نسب حقوق الملكية العادية الشق-1 تحت اختبار القدرة على تحمّل الضغط

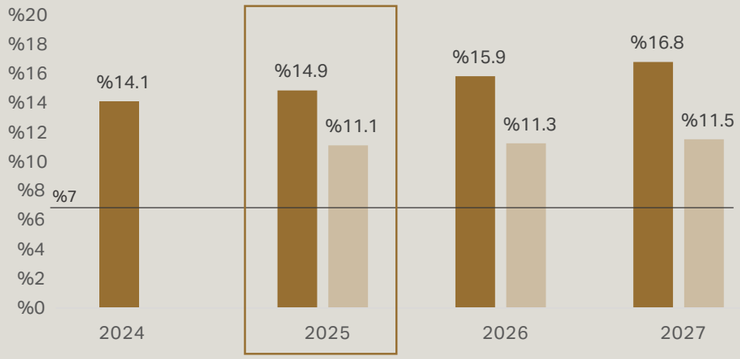

المصدر: المصرف المركزي

تمثلت العوامل الرئيسية التي أدت إلى تدهور رأس مال حقوق الملكية العادية الشق1- تحت سيناريو الضغط في خسائر الائتمان، والخسائر الناجمة عن مخاطر السوق، والزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر، والتي تم تعويض جزء منها من خلال الأرباح قبل انخفاض القيمة. ومثّلت خسائر القروض جزءاً كبيراً من إجمالي الخسائر، حيث بلغت أكثر من الضعف في السيناريو السلبي بالمقارنة مع السيناريو الأساسي. كما أن الخسائر الناجمة عن مخاطر السوق بسبب التغيّرات في أسعار الفائدة وفروقات الأسعار في الائتمان أثّرت على ممتلكات البنوك من سندات الدين، مما جعلها من العوامل الأساسية للمخاطر داخل القطاع المصرفي. وساهمت الأرباح قبل انخفاض القيمة بمقدار 2.9 نقطة مئوية في رأس المال الأولي حتى في ظل السيناريو السلبي، على الرغم من أنها ظلت أقل بنسبة 24% عن عام 2024.



الرسم البياني 2.2.2: دوافع تغيّر نسبة حقوق الملكية العادية الشق- 1 (في ظل السيناريو السلبي 2025)

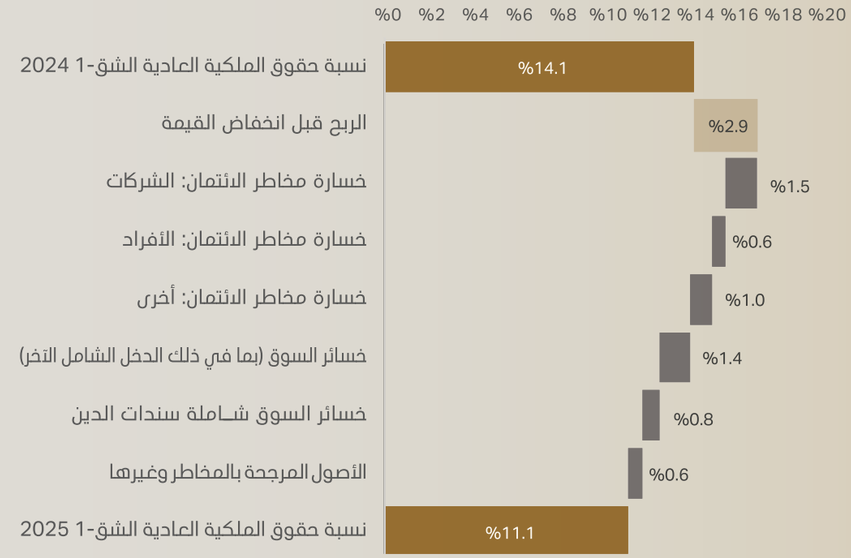

المصدر: المصرف المركزي

عند نقطة بداية اختبار القدرة على تحمّل الضغط، أشارت النسبة المرتفعة من الانكشافات المصنفة ضمن المرحلة الأولى (93%) إلى أن أداء غالبية القروض كان جيداً، دون وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، في ظل السيناريو السلبي، ارتفعت نسبة الانتقال إلى المرحلة الثانية (القروض ضعيفة الأداء) من 4% إلى 16%، كما ارتفعت المرحلة الثالثة (القروض المتعثرة) من 3% إلى 5%، لتشكّل هذه التغيّرات الدوافع الرئيسية لخسائر مخاطر الائتمان. وعلى مستوى القطاع الاقتصادي، جاء الارتفاع في الانكشافات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة نتيجة لارتفاع معدلات التعثّر عبر قطاعات الشركات، والأفراد، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والحكومة، والإقراض خارج الميزانية العمومية.

الرسم البياني 3.2.2: توزيع المراحل في ظل السيناريو السلبي

إجمالي الانكشافات حسب مراحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - السيناريو السلبي

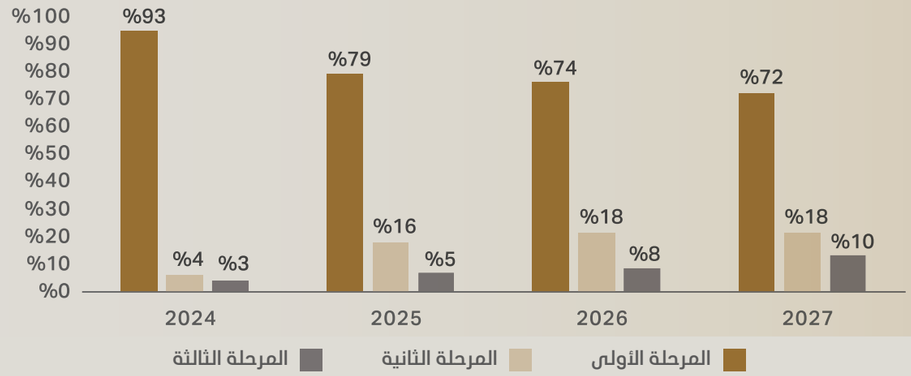

المصدر: المصرف المركزي

4.2.2 نتائج اختبار القدرة على تحمّل ضغط السيولة التنازلي

أجرت اختبارات القدرة لتحمل الضغط تقييماً لقدرة البنوك على الصمود في مواجهة سيناريوهات ضغط تستمر مدة 30 و60 يوماً، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة خلال الأزمة المالية العالمية. تحاكي هذه الاختبارات اضطرابات أسواق تمويل الشركات (إعادة الشراء / سوق المعاملات بين البنوك)، بالإضافة إلى التراجعات الكبيرة في أسعار الأصول (الخصومات)، بهدف قياس مدى مرونة البنوك، مع الأخذ بالاعتبار الصدمات المتزامنة مثل سحب الودائع بشكل مفاجئ، وسحوبات الائتمان، وتخفيض التصنيفات الائتمانية.

وأظهرت النتائج أن القطاع المصرفي لدولة الإمارات يتمتع بمرونة قوية، حيث يستمر في الحفاظ على قاعدة تمويل قوية وأصول سائلة ذات جودة عالية. وتم تقدير الفوائض النقدية بمبلغ 462 مليار درهم لمدة 30 يوماً و371 مليار درهم لمدة 60 يوماً، مما يدل على وجود مصدات كافية لضمان استقرار النظام.

الرسم البياني 4.2.2: فائض السيولة في ظل سيناريوهات الضغط

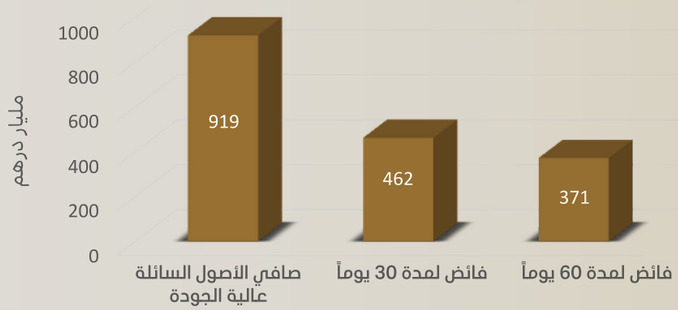

المصدر: المصرف المركزي

5.2.2 مراجعة اختبار القدرة على تحمّل الضغط وإجراءات السياسة

أسهمت نتائج اختبار القدرة على تحمّل الضغط لعام 2025 في توجيه قرارات السياسات المتعلقة باعتماد توزيعات الأرباح، والأولويات الرقابية لعام 2026، وتصنيف أدوات السياسة الاحترازية الكلية. وبشكل عام، عزّز برنامج اختبار القدرة على تحمّل الضغط الثقة في النظام المصرفي لدولة الإمارات، مع المساهمة في صياغة سياسات تُعزز الجاهزية لمواجهة الأزمات المالية.

منهجية تصميم السيناريوهات المالية الكلية

تتكون سيناريوهات اختبار تحمّل القدرة على الضغط من وصف السيناريوهات، والمسارات المتغيرة المالية الكلية، وصدمات مخاطر السوق. ويصف السيناريو أوجه الضعف والصدمات وقنوات الانتشار المرتبطة بها، والتي يتم تحديدها من خلال عملية متكررة تجمع بين المعلومات الخارجية، والملاحظات الواردة من الشركاء الرئيسيين الداخليين.

المسارات المتغيرة المالية الكلية

تشمل المسارات المتغيرة المالية الكلية القيم ربع السنوية على مدى فترة وضع توقّعات للمتغيرات التي تغطي القطاعات الرئيسية في اقتصاد دولة الإمارات. ويجوز للبنوك المشاركة توسيع نطاق المتغيرات، شريطة الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي.

الجدول 1: المتغيرات المالية الكلية

المتغير	المصدر
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2010، مليون درهم)	تقديرات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (2010، مليون درهم)	تقديرات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي
إنتاج النفط (ألف برميل يومياً)	منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)
القيمة المضافة الإجمالية على مستوى القطاعات الاقتصادية (10 متغيرات لكل قطاع، 2010، مليون درهم)	تقديرات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون درهم)	تقديرات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي (مليون درهم)	تقديرات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي
معدل إشغال الغرف الفندقية - أبوظبي (المتوسط ربع السنوي، غير تراكمي)	هيئة أبوظبي للسياحة
معدل إشغال الغرف الفندقية - دبي (المتوسط ربع السنوي، غير تراكمي)	هيئة دبي للسياحة
مؤشر أسعار المستهلك (المتوسط ربع السنوي لمؤشر أسعار المستهلك)	تقديرات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي
متوسط سعر خام برنت للبرميل (بالدولار الأمريكي)	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية
أسعار العقارات - أبوظبي (متوسط سعر الشقق السكنية، درهم/متر مربع)	ريدين
أسعار العقارات - دبي (متوسط سعر الشقق السكنية، درهم/متر مربع)	ريدين
مؤشر أسعار الأسهم - المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية (متوسط الفترة)	سوق أبوظبي للأوراق المالية
مؤشر أسعار الأسهم - المؤشر العام لسوق دبي المالي (متوسط الفترة)	سوق دبي المالي
سعر الفائدة المعروض بين بنوك الإمارات (إيبور) (3 أشهر، متوسط الفترة)	المصرف المركزي

المصدر: المصرف المركزي

صدمات مخاطر السوق

تشمل هذه الصدمات القيم تحت الضغط في عوامل المخاطر الرئيسية، مثل أسعار الفائدة، وفروقات أسعار الائتمان، والأسهم، وأسعار السلع، وأسعار الصرف الأجنبي. ويتم استخدام هذه الصدمات لتطبيق الضغط على قيمة الانكشافات لمخاطر السوق المشمولة في ظل السيناريو السلبي. ويتم تصنيف صدمات مخاطر السوق بناءً على النسب المئوية السلبية بحسب التوزيع التاريخي لعوامل المخاطر الرئيسية، إلى جانب إبداء رأي الخبراء.

تصنيف السيناريو

تتطابق مسارات السيناريو الأساسي مع التوقعات الواردة في التقرير الاقتصادي ربع السنوي للمصرف المركزي، ومع القيم المستندة إلى مؤشرات السوق عند توفرها. على سبيل المثال، تتطابق توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، ومؤشر أسعار المستهلك مع التوقعات الواردة في أحدث تقرير اقتصادي ربع سنوي للمصرف المركزي. ويستند توقع سعر النفط إلى أسعار العقود الآجلة الضمنية على المدى القصير، وإلى توقعات الإجماع على المدى الطويل. وعندما لا تتوفر توقعات إجماع بالنسبة لأحد المتغيرات، تستند توقعات السيناريو الأساسي إلى قواعد مُبسطة. على سبيل المثال، يتم توقع مؤشرات أسعار الأسهم بناءً على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي.

ويتم تصنيف شدة السيناريو السلبي بناءً على المحاكاة التاريخية والنماذج الإحصائية. ويتم تحديد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، وأسعار النفط كمتغيرات مرجعية للسيناريو، كما يتم تحديد قيمها تحت الضغط بناءً على توزيعها تاريخياً.

يتم تحديد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي عند مستوى مماثل لما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية. ينخفض سعر النفط إلى مستوى تحت الضغط وتتم المحافظة عليه خلال اختبارات القدرة على تحمّل الضغط المختلفة كآلية تقلبات دورية. ويتم توقّع المتغيرات الأخرى بناءً على متغيرات مرجعية باستخدام منهجية وضع توقعات تُسمى "متوسط النماذج البايزية (BVAR)" عند التوصل إلى نماذج مناسبة، أو بناءً على النسب المئوية السلبية (بين النسبة المئوية الأولى والخامسة) من توزيعها التاريخي.

ويلخص الجدول أدناه مقاييس الشدة لمتغيرات مالية كلية مختارة. على سبيل المثال، من المفترض أن ينخفض سعر العقارات في دبي بنسبة 31% في أسوأ فترة من السيناريو السلبي مقارنةً بالقيمة عند بداية السيناريو.

الجدول 2: مقاييس شدة السيناريو السلبي لمجموعة مختارة من المتغيرات المالية الكلية

المتغيرات المالية الكلية	التغيّر من نقطة البداية إلى القاع
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي	- 5.9%
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	- 6.0%
أسعار العقارات - دبي	- 31.3%
أسعار العقارات - أبوظبي	- 27.6%
متوسط سعر النفط للبرميل (الحد الأدنى للمستوى)	42 دولار أمريكي
سعر الفائدة المعروض بين بنوك الإمارات (إيبور) لمدة ثلاثة أشهر (الزيادة في السنة الأولى)	0.4%

المصدر: المصرف المركزي

التحقق والمقارنة المعيارية

يتم قياس أداء منهجية إعداد سيناريوهات اختبار القدرة على تحمّل الضغط مقابل نماذج منافسة بديلة. وتتم مقارنة توقعات السيناريو الأساسي لاختبارات القدرة على تحمّل الضغط الحالية والسابقة بتوقعات نماذج منافسة مبسطة، مثل نماذج الانحدار الذاتي، ونماذج الانحدار الذاتي للمتجهات البايزية (Bayesian Vector Autoregression).

وتُظهر نتائج الاختبارات الملائمة أن السيناريوهات الأساسية لاختبارات القدرة على تحمّل الضغط تتجاوز عادةً النماذج البديلة[16]. كما يُعد نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات البايزية "BVAR" مفيداً للتحقق من صحة معايرة شدة السيناريوهات السلبية. ويتضمن توزيع توقعات نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات البايزية "BVAR" عدم اليقين بشأن الصدمات والمقاييس، وهو مشروط بالحالة الراهنة للاقتصاد. وعليه، فإنه يساعد في التحقق من أن التوقعات السلبية تندرج ضمن نسبة مئوية شديدة بشكل كافٍ من توزيع التوقعات.

الرسم البياني 1: مسارات السيناريو للمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة

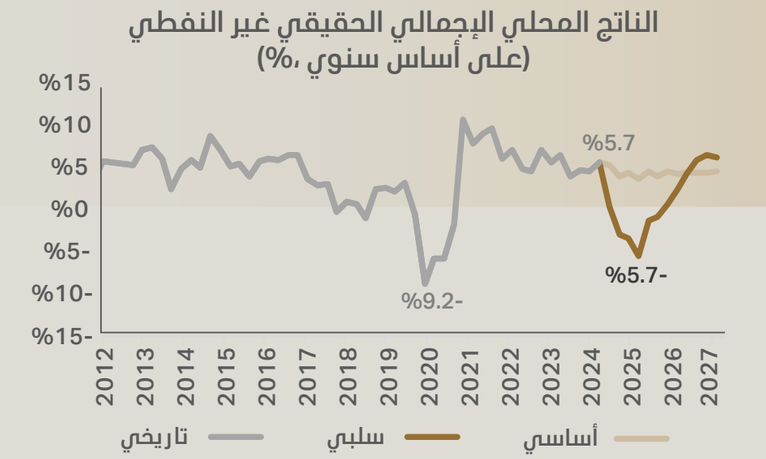

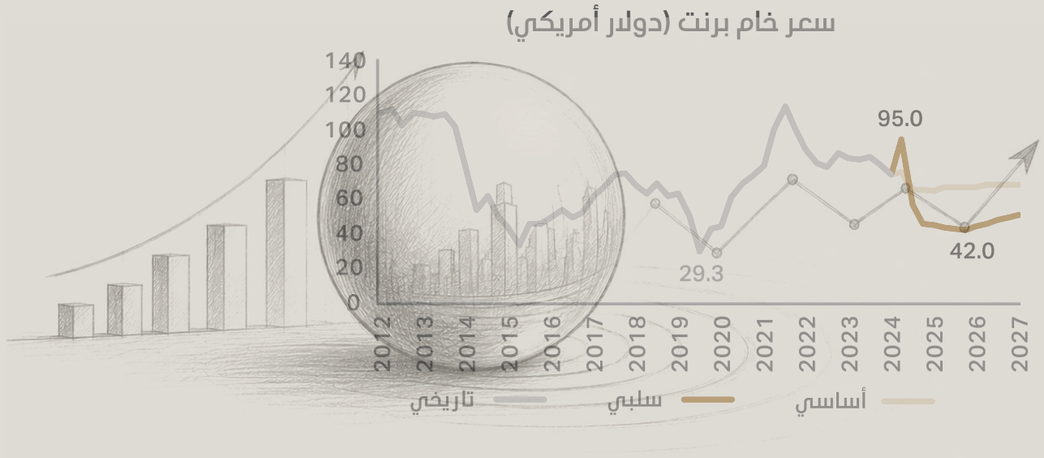

16 يتم استخدام نسخ البيانات الفعلية المتاحة في الوقت الحقيقي لإجراء الاختبارات الملائمة، وذلك لضمان أن كلاً من توقعات اختبار القدرة على تحمّل الضغط والنماذج المنافسة البديلة تستخدم مجموعات معلومات قابلة للمقارنة.

2.2: تقييم المخاطر الفعلية المرتبطة بالمناخ

كجزء من اختبار القدرة على تحمّل الضغط التصاعدي السنوي، أجرى المصرف المركزي تحليلاً لسيناريوهات المخاطر الفعلية المرتبطة بالمناخ لتقييم مدى تأثر انكشافات البنوك على المخاطر الفعلية الحادة والمزمنة. ويستند هذا التقييم إلى تقييم سابق تنازلي من العام السابق[17]، من خلال إدراج قنوات انتشار إضافية، واستخدام معلومات أكثر تفصيلاً متاحة من البنوك.

العناصر الرئيسية للتحليل في عام 2025

المخاطر الفعلية

في إطار اختبار القدرة على تحمّل الضغط للمخاطر المناخية في دولة الإمارات، يتم تقييم خطرين فعليين رئيسيين. تشمل المخاطر الحادة العواصف وفيضانات الأمطار، مما يعكس مخاطر ناتجة عن أحداث ذات آثار اقتصادية فورية. بينما تُركّز المخاطر المزمنة على الإجهاد الحراري، لترصد المخاطر المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة بشكل متزايد مع مرور الوقت.

وبالنسبة لمخاطر الفيضانات، يتم إعداد نموذج عن حَدَثٍ جسيم يتكرر كل 250 عاماً باستخدام توقعات المخاطر لعام 2050 وفقاً لسيناريو الانبعاثات المرتفعة (SSP5-8.5). وتشير خرائط الفيضانات النموذجية، كما هو موضح أدناه في الرسم البياني 1، إلى أرقام المناطق في جميع أنحاء دولة الإمارات على شبكة بدرجة تبلغ دقتها 1×1 كيلومتر. وتم تزويد البنوك بصدمات حول تقييم العقارات لكل خطر (العواصف وفيضانات الأمطار)، بالإضافة إلى أرقام المناطق المقابلة[18] وأنواع العقارات[19].

على سبيل المثال، يجب تطبيق صدمة تقييم للعقارات بنسبة 33% على الفلل السكنية الواقعة في المنطقة رقم 3 للعواصف، وذلك لتقييم خسارة قيمة العقار. ويتم استنتاج هذه الصدمات باستخدام خرائط مخاطر خاصة من جهة شريكة لتكنولوجيا المناخ إنتنسل (Intensel)[20] بالترابط مع منحنيات الأضرار مفتوحة المصدر[21]. كما يمكن للبنوك استخدام خرائط المخاطر ومنحنيات الأضرار الخاصة بها، بشرط توفّرها وتوافقها مع توقعات المصرف المركزي.

17 كما هو موضح بالتفصيل في تقرير الاستقرار المالي لعام 2024، ركز تقييم سيناريو المناخ الفعلي التنازلي على العواصف وفيضانات الأمطار باستخدام بيانات تفصيلية خاصة بالتسهيلات تتعلق بالانكشافات العقارية والضمانات المرتبطة بها.

18 تم تقسيم دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 5 مناطق للفيضانات، تتراوح من الأدنى (1) إلى الأعلى (5) من حيث شدة الفيضانات.

19 6 أنواع للعقارات (الفلل السكنية والشقق السكنية، والفنادق، والعقارات قيد الإنشاء، والمباني التجارية، والمستودعات، ومنشآت الترفيه/التسلية).

20 https://www.intensel.net

21 مكتبة خسائر Hazus التابعة للوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ الأمريكية، ومنحنيات أضرار عمق الفيضانات العالمية، وهوزينغا وآخرون (2017)، وغيرها.

الرسم البياني 1: خريطة مناطق المخاطر الفعلية الحادة في دولة الإمارات

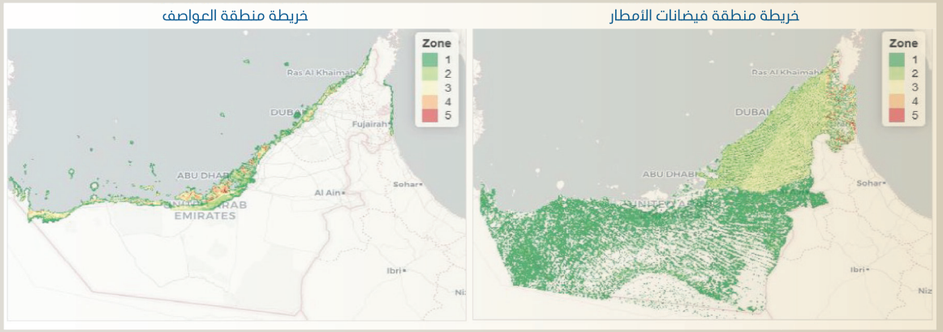

يؤدي الإجهاد الحراري إلى انخفاض إنتاجية العمل في ظل الظروف الحارة والرطبة. وقد تم إجراء هذا الاختبار على أساس اختياري، واستند إلى تقديرات شبكة تخضير النظام المالي لحدوث صدمات في إنتاجية العمل في ظل سيناريو الانبعاثات المرتفعة (RCP 8.5). ويتم استنتاج صدمات إنتاجية العمل من أسوأ حالة ضمن التوزيع المتوقع، ثم يتم تحويلها إلى تقديرات للخسائر في الناتج لكل قطاع. وتُعد قطاعات الإنشاءات، والنفط، والتصنيع الأكثر تأثراً. ولأغراض التبسيط، يُركّز الاختبار على الأثر الفوري لقياس التداعيات على المدى البعيد للانخفاض التدريجي في إنتاجية العمل الناتج عن الإجهاد الحراري.

الجدول 1: توقعات سيناريو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتقييم المخاطر الفعلية المزمنة

الإجهاد الحراري - الصدمة في تغير الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي (%)	التغير النسبي مقارنة بالخط الأساسي			
	مارس 25	يونيو 25	سبتمبر 25	ديسمبر 25
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%0.0	%2.5-	%9.7-	%0.0
الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي	%0.0	%5.4-	%18.8-	%0.0
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي	%0.0	%1.5-	%6.5-	%0.0
تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	%0.0	%0.3-	%2.1-	%0.0
الصناعات التحويلية	%0.0	%0.9-	%4.9-	%0.0
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	%0.0	%0.4-	%2.4-	%0.0
التشييد والبناء	%0.0	%7.6-	%25.8-	%0.0
الأنشطة العقارية	%0.0	%0.4-	%2.1-	%0.0
النقل والتخزين	%0.0	%1.2-	%5.5-	%0.0
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	%0.0	%0.4-	%2.4-	%0.0
المعلومات والاتصالات	%0.0	%0.5-	%2.8-	%0.0
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	%0.0	%0.3-	%1.9-	%0.0
أخرى	%0.0	%1.6-	%6.6-	%0.0

تغطية المَحافِظ

يتم تقييم مخاطر الفيضان على الانكشافات العقارية في دولة الإمارات كما في 31 ديسمبر 2024، التي تشمل أكثر من 142 ألف عقار سكني، وتجاري، وصناعي موزعة داخل الدولة. يتم تطبيق الإجهاد الحراري على إجمالي الانكشاف وفقاً للنشاط الاقتصادي حتى نهاية عام 2024[22]. ويُعدّ الدعم الحكومي والتأمين عوامل تخفيف رئيسية للمخاطر الفعلية، حيث يُسمح بإدراجهما في التقييم كمكون منفصل لتحديد الأثر.

قناة الانتشار وتقدير مخاطر الائتمان

فيما يتعلق بالعواصف والفيضانات الناتجة عن الأمطار، استخدمت البنوك قناة الانتشار الاقتصادي، التي تؤثر على الشركات والأسر على المستوى الفردي. وبالنسبة لكلٍّ من مَحافِظ الأفراد والشركات، يتم تقييم ذلك من خلال الأضرار التي تلحق بالممتلكات وفقدان الدخل، في حين تتأثر مَحافِظ الشركات أيضاً بخسارة الإيرادات الناتجة عن تعطل الأعمال. ويقتصر نطاق هذا التحليل على التأثيرات المباشرة على مقاييس مخاطر الائتمان، بينما يتم استبعاد التأثيرات الاقتصادية الكلية على نطاق أوسع خلال الجولة الثانية.

أما بالنسبة للإجهاد الحراري المزمن، يتم تطبيق قناة انتشار كلي تؤثر في الاقتصاد على المستويين الكلي والقطاعي، وذلك لتقييم تأثيراتها على حالات التعثّر ومعدلات الاسترداد.

22 كانت المشاركة في اختبار الإجهاد الحراري اختيارية، حيث تعكس النتائج مشاركة البنوك فقط.

التأثيرات المالية

تؤكد النتائج أهمية هذا النوع من التحليل، إذ تكشف عن احتمال حدوث تأثيرات سلبية على النظام المالي. كما أن التأثيرات الاقتصادية الكلية على نطاق أوسع والتداعيات الممتدة إلى قطاع التأمين قد تؤدي إلى زيادة تضخيم الخسائر.

- تؤدي العواصف، التي تتركّز في الغالب على طول المناطق الساحلية، إلى تأثر عدد أقل من الأصول مقارنةً بالفيضانات الناتجة عن هطول الأمطار، إلا أنها تُلحق خسائر أكبر نتيجة شدة الغمر بالمياه. وقد تم تقدير الخسارة في قيمة العقارات بنسبة 12% بسبب العواصف، وبنسبة 6% بسبب الفيضانات. ويمكن لإجراءات التخفيف أن تعوّض ثلث الخسائر المحتملة[23].

- تزيد المخاطر الفعلية من مخاطر التعثر بصورة جوهرية، مع التأثير الأقوى للعواصف، كما يتضح من خلال زيادة احتمال التعثر بمقدار 1.89 نقطة مئوية عند احتمال التعثّر عن السداد.

- يؤدي انخفاض قيم الضمانات بصورة كبيرة إلى تراجع معدلات الاسترداد، ومن ثم زيادة الخسارة عند التعثر عن السداد بمقدار 4.92 نقطة مئوية و3.46 نقطة مئوية في سيناريو العواصف والفيضانات، على التوالي.

- يترتب على زيادة مخاطر التعثر عن السداد وانخفاض معدلات الاسترداد ارتفاع في المخصصات، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الحقوق الملكية العادية الشق1- بمقدار 17 نقطة أساس و10 نقاط أساس في سيناريو العواصف والفيضانات، على التوالي. وفي حين تبرز العواصف بوصفها الخطر الرئيسي على جودة الأصول، فإن الإجهاد الحراري يُظهر تضاؤلاً أكبر في رأس المال، حيث تنخفض نسبة الحقوق الملكية العادية الشق1- بمقدار 24 نقطة أساس.

23 قد يكون هذا التقدير أقل من القيمة الفعلية، حيث لم يتم الإبلاغ عن إجراءات التخفيف المذكورة بشكل شامل عبر جميع الانكشافات.

الرسم البياني 2: التأثير المالي على البنوك بسبب المخاطر الفعلية الحادة والمزمنة

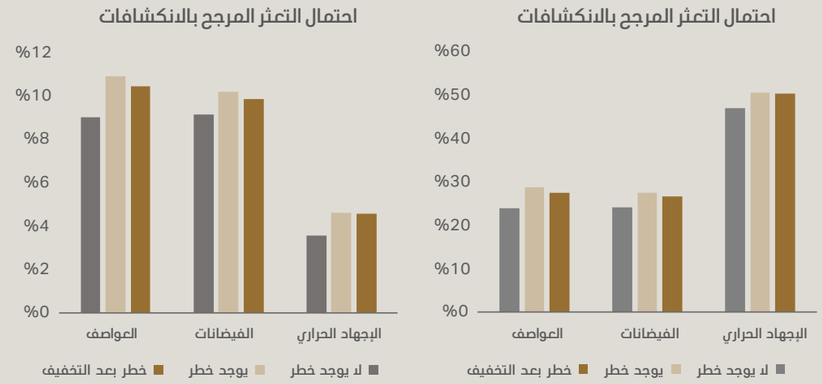

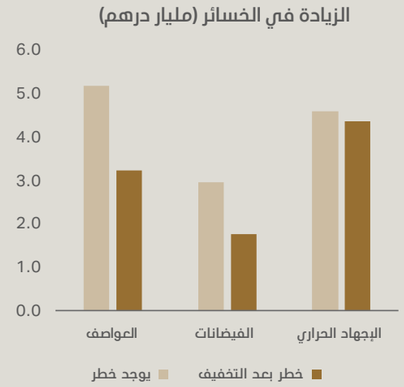

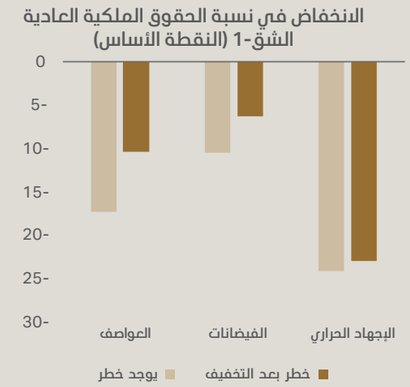

ملاحظة: يتم احتساب تأثير الإجهاد الحراري فقط على البنوك التي شاركت في التقييم.

النتائج والتوصيات

تعد المخاطر الفعلية المرتبطة بالمناخ من المخاطر الناشئة على الاستقرار المالي والتي تنتقل من خلال مخاطر الائتمان، وانخفاض قيمة الضمانات، وانقطاع العمليات. وسلّط التقييم الضوء على العديد من المجالات التي قد تتطلب اهتماماً أكبر من البنوك والسلطات، بما في ذلك:

- تعزيز أطر البيانات والضمانات، بما في ذلك عنصر مخاطر المناخ؛
- تعزيز إطار الرصد والمراقبة لتتبع ضعف الانكشاف مع مرور الوقت؛
- مواءمة سياسات اكتتاب الائتمان لتأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة الناجمة عن تغيّر المناخ؛
- دمج التقييمات المنتظمة لمخاطر المناخ في العمليات الداخلية لكفاية رأس المال لدى البنوك.

أظهر استبيان تم إجراؤه عقب الاختبار تقدير البنوك لهذا الاختبار لتحسين فهمها للمخاطر الفعلية المرتبطة بالمناخ. كما أشاروا إلى استمرار الجهود لسد الفجوات في البيانات، وتحسين التحديد الجغرافي للأصول، واستخدام خرائط للمخاطر أكثر تفصيلاً، وتعزيز نماذج المخاطر المرتبطة بالمناخ، مع الدعوة إلى اعتماد منهجيات أكثر توحيداً وتوجيهات رقابية. وستدعم الأفكار المستخلصة تقييمات رأس المال الداخلية، وصياغة الاستراتيجيات، وبناء القدرات.

وفي عام 2026، يخطط المصرف المركزي لإجراء اختبار شامل تنازلي للقدرة على تحمّل ضغط المناخ يغطي كلاً من مخاطر الانتشار والمخاطر الفعلية، وذلك لتعزيز الاستقرار المالي والجاهزية المناخية بشكل أكبر.



الجزء الثالث: تقييم المؤسسات المالية غير المصرفية والبنية التحتية المالية في دولة الإمارات

حافظ قطاع التأمين في دولة الإمارات على مرونته، وبمركز ملاءة مالية كافٍ ونمو مستمر في إجمالي الأقساط المكتتبة. وبصفة عامة، حافظت شركات التمويل على رأس مال كافٍ مع تحسّن في مستويات السيولة وجودة الأصول والربحية. أما شركات الصرافة في الدولة، فقد حافظت على استقرار في العمليات عبر أنشطتها الأساسية المتمثلة في خدمات الحوالات المالية، وصرف العملات الأجنبية، وإدارة الأجور.

1.3 قطاع التأمين

حافظ قطاع التأمين في دولة الإمارات على مرونته في عام 2025، حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى 164.9 مليار درهم، مقارنة بـ 155.5 مليار درهم في عام 2024.

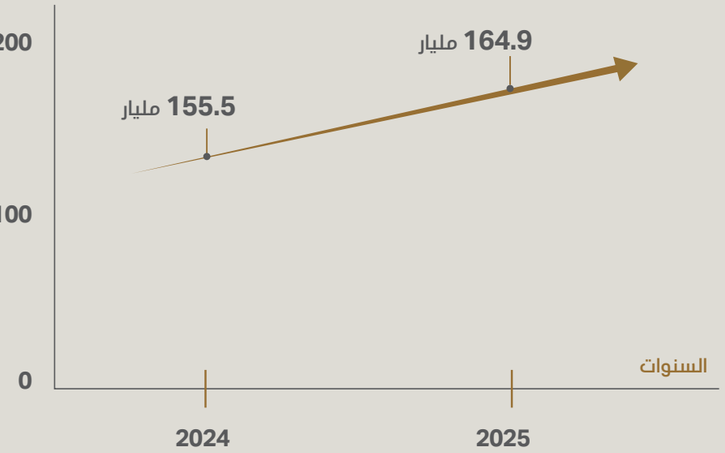

وحافظ القطاع على مستوى كاف من الملاءة المالية، وربحية مستدامة، وتحسينات واسعة النطاق عبر مؤشرات[24] الأداء الرئيسية، مما عزز حماية حملة وثائق التأمين والمستفيدين.

وبعد صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية وأعمال التأمين، واصل المصرف المركزي تنفيذ الإطار القانوني الجديد لقطاع التأمين، بما يتوافق مع أحكام القانون، من أجل تحديد المتطلبات الرقابية بشكل أكبر وتحسين المتطلبات الاحترازية ومتطلبات الحوكمة.

بالإضافة إلى ذلك، استحدث المصرف المركزي أنظمة جديدة، بما في ذلك نظام الرقابة على مجموعات التأمين[25]، والذي يغطي حوكمة المجموعات، وإدارة المخاطر، وإعداد التقارير الموحدة، والرقابة، ورأس المال/الملاءة المالية على أساس المجموعات.

24 مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - الإحصاءات الخاصة بقطاع التأمين: https://www.centralbank.ae/ar/research-and-statistics/

25 مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - نظام الرقابة على مجموعات التأمين: https://rulebook.centralbank.ae/ar/rulebook/

1.1.3 الملاءة المالية

حافظ القطاع على مستوى ملائم من الملاءة المالية، حيث بلغت نسبة ملاءة رأس المال199%. وكان هذا التحسّن مدفوعاً بزيادة متواضعة في رأس المال المطلوب مقارنة بالنمو في توافر الأموال الخاصة (يرجى الاطلاع على الرسم البياني 1.1.3).

الرسم البياني 1.1.3: نسبة ملاءة رأس المال في قطاع التأمين لدولة الإمارات

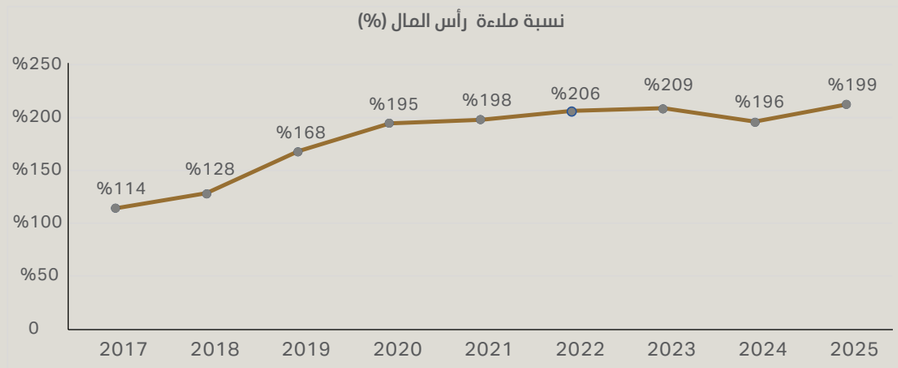

المصدر: المصرف المركزي

2.1.3 إجمالي الأقساط المكتتبة

شهد إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نمواً، حيث ارتفع بنسبة 14.9% على أساس سنوي ليبلغ 74.8 مليار درهم. وارتفعت أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 14.1% على أساس سنوي إلى 30 مليار درهم، في حين ارتفعت أقساط التأمين الصحي بنسبة 16.3% على أساس سنوي إلى 36.4 مليار درهم، وارتفعت أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 12.1% على أساس سنوي إلى 8.4 مليار درهم.

وشكّل التأمين الصحي ما نسبته 48.7% من إجمالي الأقساط[26]، يليه التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 40.1%، ثم التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة11.2%.

3.1.3 إجمالي المطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة عبر مختلف أنواع التأمين بنسبة 11.0%، مما يعكس زيادة المدفوعات للتأمين على الممتلكات والمسؤوليات، والتأمين الصحي، والتأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال. (يرجى الاطلاع على الرسم البياني 2.1.3).

26 من المتوقع أن يواصل دور التأمين الصحي نموه، بالتزامن مع توسيع التغطية الإلزامية للتأمين الصحي في جميع الإمارات على العاملين في القطاع الخاص والعمالة المساعدة، وذلك اعتباراً من 1 يناير 2025: https://www.mohre.gov.ae/ar/guidance-and-awareness-portal-new/the-basic-health-insurance-scheme

الرسم البياني 2.1.3: إجمالي الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة (مليار درهم)

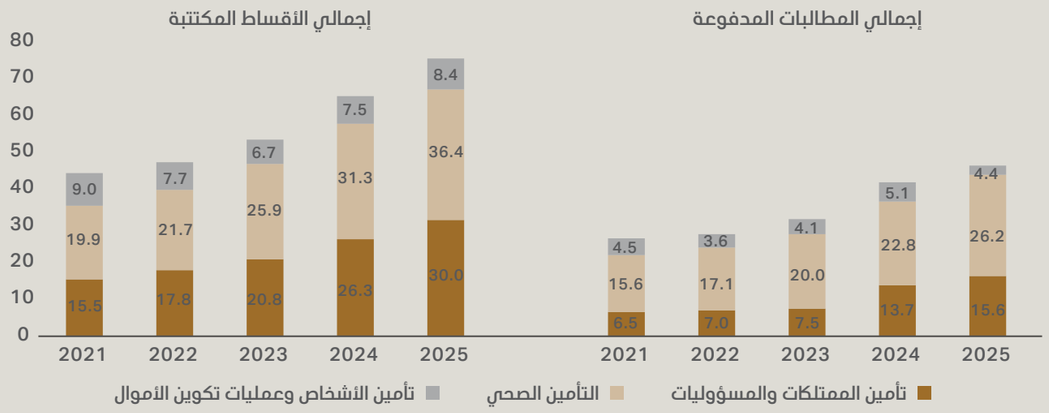

المصدر: المصرف المركزي

4.1.3 الربحية ومستوى الاحتفاظ بالأقساط المكتتبة

زادت ربحية قطاع التأمين بفضل أداء الاكتتاب باستمرار. وشهدت المخصصات الفنية نمواً بنسبة 4.4% لتصل إلى 96.3 مليار درهم، مما عزز القدرة على الوفاء بالتزامات حملة وثائق التأمين. علاوةً على ذلك، شهدت محفظة الاستثمار نمواً بنسبة 13.5% حيث بلغت 96.4 مليار درهم، مما يمثل 58.4% من إجمالي الأصول، مع تنوّع الاستثمارات التي شملت الأسهم، والسندات، والعقارات، والودائع.

وشهد معدل الاحتفاظ بالأقساط المكتتبة تحسناً وبلغ 56.0% في عام 2025، وبلغت قيمته 41.9 مليار درهم، مقارنة بـ 54.9% (35.7 مليار درهم) في العام السابق. ويشير هذا التوجّه نحو الارتفاع إلى زيادة أقساط التأمين المحتفظ بها داخل دولة الإمارات، واستمرارية استقرار القطاع وتطوره، بالتوازن مع استخدام أدوات مناسبة لنقل المخاطر، مثل ترتيبات إعادة التأمين المخصصة.

2.3 نظم الدفع والتسوية

في إطار برنامج تحوّل البنية التحتية المالية، أطلق المصرف المركزي في عام 2025، مجموعة من المبادرات الجديدة التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الوطنية للسوق المالي، وإلى تعزيز كفاءة النظام المالي في الدولة ومرونته. ومن بين هذه المبادرات تحديث نظام التسوية الآنية وتنفيذ نظام الإيداع المركزي الدولي للأوراق المالية، واللذان يهدفان إلى استكمال المنظومة التي ستجعل دولة الإمارات مركزاً مالياً عالمياً رائداً.

أما بالنسبة للمنظومة المحلية لبطاقات الدفع "جيوَن"، فقد حرص المصرف المركزي وشركة الاتحاد للمدفوعات التابعة له على التأكد من جاهزية نظام مقسم الإمارات لدعم إصدار بطاقات الخصم والدفع المسبق "جيوَن" من قبل المشاركين في السوق، بالإضافة لجميع الإمكانات اللازمة، مثل الترميز والتجارة الإلكترونية، بينما تتم معالجة معاملات البطاقة ذات الصلة محلياً. وتشكّل بطاقات "جيوَن" قناة مهمة للتنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي أطلقها المصرف المركزي في عام 2025.

وفي عام 2025 تم دعم الاتصال مع الدول الشريكة، من خلال إطلاق مشروع "جسر"، وهي منصة العملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية والمدفوعات عبر الحدود التي طورها المصرف المركزي، وإطلاق التكامل بين نظم تعليمات الدفع الفوري لدولة الإمارات ونظم الدفع المصرفي عبر الانترنت في الصين لإنجاز معاملات الأفراد والشركات عبر الحدود بشكل سلس وفوري وأكثر تنافسية بين الدول المشاركة. وقد أعربت العديد من البنوك المركزية عن اهتمامها بالانضمام إلى منصة "جسر"، ويعمل المصرف المركزي على تلبية طلباتهم.

ونظراً لأهميتها بالنسبة للاستقرار المالي، فإن المدفوعات عبر الحدود، باستخدام القنوات التقليدية أو العملات الرقمية للبنوك المركزية، تتم مراقبتها وتقييمها عن كثب من قبل المصرف المركزي للتأكد من أنها تؤدي دورها بكفاءة في دعم التجارة والتمويل عالمياً.

علاوة على ذلك، نجح المصرف المركزي في تطبيق معيار الآيزو 20022 بما يتماشى مع خارطة الطريق التي وضعتها شبكة "سويفت" لتحسين المراسلات المالية، وبدأ العمل على تطوير مركز لواجهة برمجة التطبيقات لتسهيل الربط البيني بين أنظمة التسوية الفورية في دولة الإمارات والدول الشريكة.

الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع

وشهد اعتماد منصة الدفع الفوري "آني" زيادةً في الاستخدام بشكل كبير في عام 2025، مع زيادة بنحو 183% في الحجم الإجمالي للمعاملات المنفّذة مقارنة بعام 2024، وتجاوز عدد العملاء المسجلين 11.7 مليون بحلول نهاية عام 2025. تتيح منصة الدفع الفوري "آني" للعملاء تحويل أموال تصل إلى 50,000 درهم بشكل فوري على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وتُقدِّم مجموعة من الميزات، مثل المدفوعات باستخدام أحد المعرّفات، والمدفوعات باستخدام رمز الاستجابة السريعة، وطلبات الدفع، وتقسيم المدفوعات.

قيمة وعدد المعاملات من خلال نظام تعليمات الدفع الفوري

انخفض عدد المعاملات من خلال نظام تعليمات الدفع الفوري إلى 33.8 مليون معاملة وبلغت قيمتها 168.8 مليون درهم في عام 2025، مقارنةً بـ 67.5 مليون معاملة بقيمة بلغت 225.4 درهم في عام 2024، وتم تعويض الانخفاض في حجم هذه المعاملات بالزيادة الكبيرة في معاملات منصة الدفع الفوري "آني" اعتباراً من شهر مارس وما بعده.

الرسم البياني 1.2.3: منصة الدفع الفوري "آني" - حجم وقيمة المعاملات

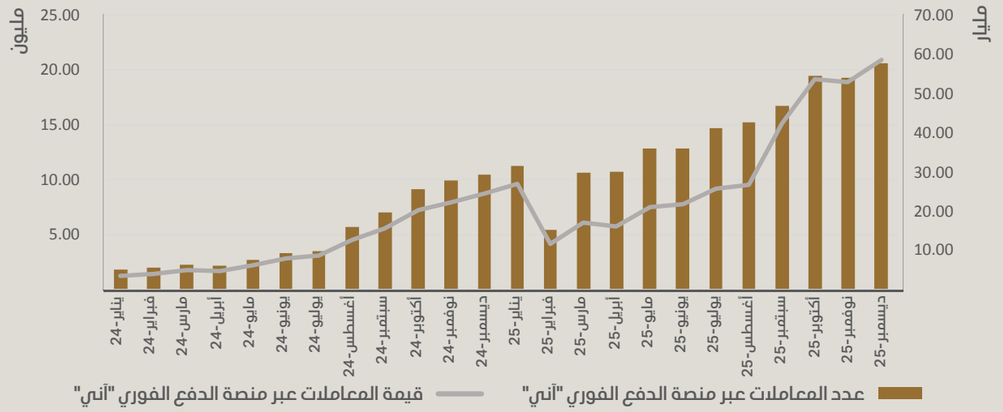

المصدر: المصرف المركزي

1.2.3 منظومة بطاقات الدفع المحلية

شهد مقسم الإمارات الإلكتروني الذي تقوم بتشغيله شركة الاتحاد للمدفوعات، التابعة للمصرف المركزي، زيادة في حجم معاملات البطاقات المنفذة، والتي تجاوزت مليوني معاملة يومياً. أما بالنسبة لمنظومة بطاقات الدفع المحلية، فقد زاد المشاركون في السوق من جاهزيتهم للتمكّن من إصدار بطاقات الخصم والدفع المسبق "جيون"، والتي تُوفّر ميزات مختلفة ومكافآت ولاء بدءاً من عام 2026.

2.2.3 منصة "جسر"

منذ إطلاقها، عملت شبكة "جسر" على تعزيز مرونة البنية التحتية للسوق المالية في دولة الإمارات عبر دعم تسوية المدفوعات الحكومية، كما أصبحت بمثابة حل طارئ لنظام الإمارات للتحويلات المالية في جميع معاملات الشركات والمؤسسات والمعاملات بين البنوك.

وتماشياً مع أولويات دولة الإمارات، ستشهد شبكة "جسر" توسعاً في الطرق الرئيسية للدفع عبر الحدود في عام 2026، مما يسهم في تسويات أسرع وأكثر وضوحاً وفعالية من حيث التكلفة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين. وبفضل تسهيل تسوية العملة المحلية من خلال العملات الرقمية للبنوك المركزية، ودعم العقود الذكية والترميز، توفر شبكة "جسر" بديلاً قوياً عن خدمات البنوك المراسلة التقليدية، ما يعزّز إمكانية الوصول للمؤسسات المالية ويجهل دولة الإمارات وجهة للابتكار المالي الرقمي.

3.2.3 القدرة التشغيلية

كانت القدرة التشغيلية لنظم الدفع في دولة الإمارات، بما في ذلك نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها، ونظام الإمارات للتحويلات المالية، ونظام الإمارات للخصم المباشر، ونظام بوابة الدفع الإلكتروني، ونظام حماية الأجور، ونظام مقسم الإمارات الإلكتروني، ونظام تعليمات الدفع الفوري، كما يلي:

- عالج نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها 23.78 مليون شيكاً بقيمة 1.5 تريليون درهم، مسجلاً زيادات قدرها 1.42% في الحجم و8.55% في القيمة مقارنة بالعام السابق.

الرسم البياني 2.2.3 : الشيكات المقدّمة من خلال نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها

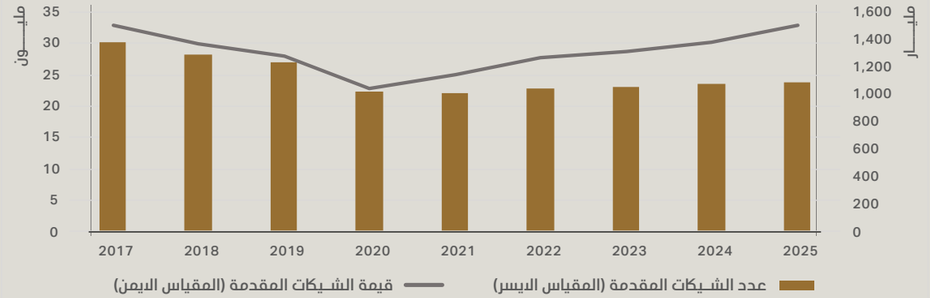

المصدر: المصرف المركزي

كما ساهم نظام الإمارات للتحويلات المالية بما يلي:

- تحويلات الأفراد: 114.9 مليون معاملة بقيمة 9.9 تريليون درهم (بزيادة قدرها 17.76% في عدد المعاملات، وزيادة قدرها 19.93% في قيمة المعاملات).
- تحويلات المؤسسات: 865,708 معاملة بقيمة 14.5 تريليون درهم (بزيادة قدرها 4.7% في عدد المعاملات، وزيادة قدرها 33.05% في قيمة المعاملات).

الرسم البياني 3.2.3 : قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية

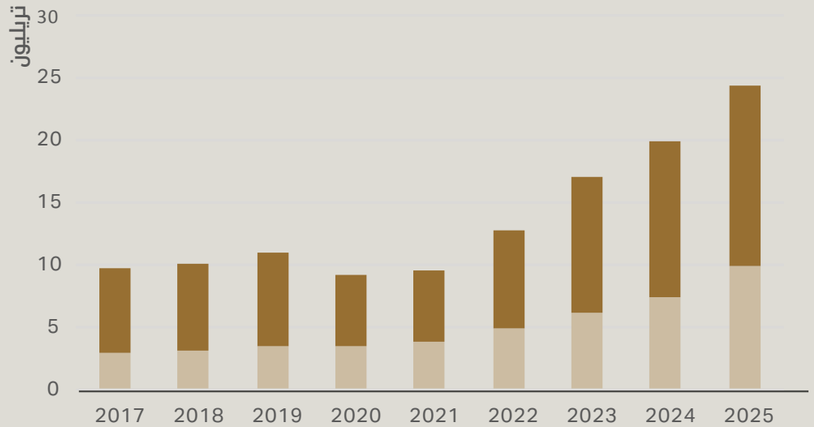

المصدر: المصرف المركزي

انخفضت المعاملات عبر نظام تعليمات الدفع الفوري إلى 33.8 مليون بقيمة 168.8 مليار في عام 2025، مقارنة بـ 67.5 مليون بقيمة 225.4 مليار درهم في عام 2024. وتم تعويض الانخفاض في حجم معاملات نظام تعليمات الدفع الفوري من خلال زيادة كبيرة في المعاملات عبر منصة الدفع الفوري (معاملات "آني") اعتباراً من شهر مارس فصاعداً.

الرسم البياني 4.2.3: قيمة وعدد المعاملات عبر نظام تعليمات الدفع الفوري

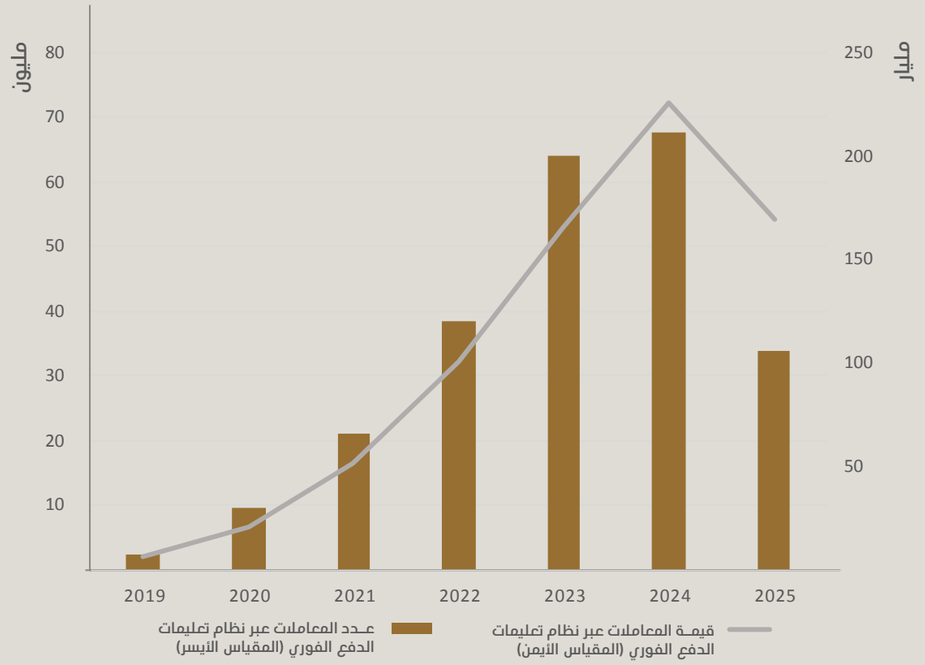

المصدر: المصرف المركزي

ارتفـع متوسـط عـدد الموظفيـن المسـجلين فـي نظـام حمايـة الأجـور فـي دولـة الإمـارات مـن 6.1 مليـون فـي عـام 2024 إلـى 7.26 مليـون فـي عـام 2025. وارتفـع إجمالـي عـدد مدفوعـات الرواتـب فـي نظـام حمايـة الأجـور مـن 67.5 مليـون إلـى 79.5 مليـون، كمـا كانـت هنـاك زيـادة فـي قيمـة الرواتـب المدفوعـة، والتـي بلغـت 409 مليـار فـي عـام 2025 مقارنـة بـ 341.1 مليـار فـي عـام 2024. كمـا ارتفـع عـدد جهـات العمـل المسـجّلة فـي نظـام حمايـة الأجـور كمـا فـي 31 ديسـمبر 2025 إلـى 368,448 مقارنـة بـ 321,007 فـي عـام 2024، أي بزيـادة قدرهـا 15%.

الرسم البياني 5.2.3: المعاملات من خلال نظام حماية الأجور

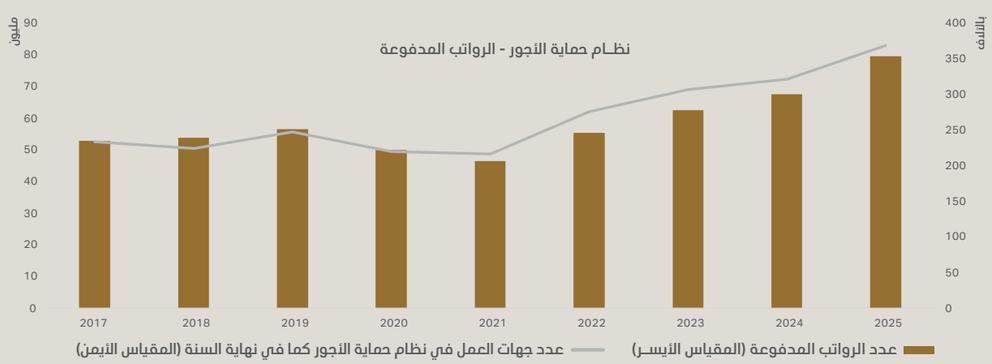

المصدر: المصرف المركزي

وعالـج نظـام الإمـارات للخصـم المباشـر 16.3 مليـون معاملـة بقيمـة 140.3 مليـار درهـم فـي عـام 2025، مسـجلاً ارتفاعـاً بنسـبة 3.76% فـي عـدد المعـاملات و22.88% فـي قيمـة المعـاملات.

الرسم البياني 6.2.3: المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر (درهم)

المصـدر: المصـرف المركـزي

أنجز نظام مقسم الإمارات الإلكتروني معاملات عبر أجهزة الصراف التالي بلغت 102.9 مليون معاملة بقيمة 160.9 مليار درهم، مسجلاً زيادة قدرها 9.1% في عدد المعاملات و7.99% في قيمتها مقارنة بعام 2024.

الرسم البياني 7.2.3: نظام مقسم الإمارات الإلكتروني: قيمة وعدد المعاملات (درهم)

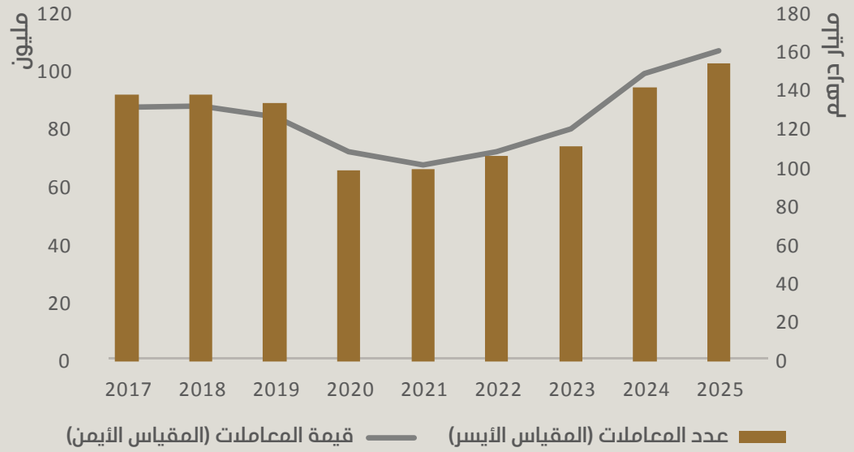

المصدر: المصرف المركزي

عالج نظام بوابة الدفع الإلكتروني 1.8 مليون معاملة بقيمة 7.84 مليار درهم، مسجلاً انخفاضاً في عدد المعاملات بنسبة 2% وزيادة في قيمة المعاملات بنسبة 20% مقارنة بعام 2024.

الرسم البياني 8.2.3: المعاملات المعالجة باستخدام نظام بوابة الدفع الإلكتروني

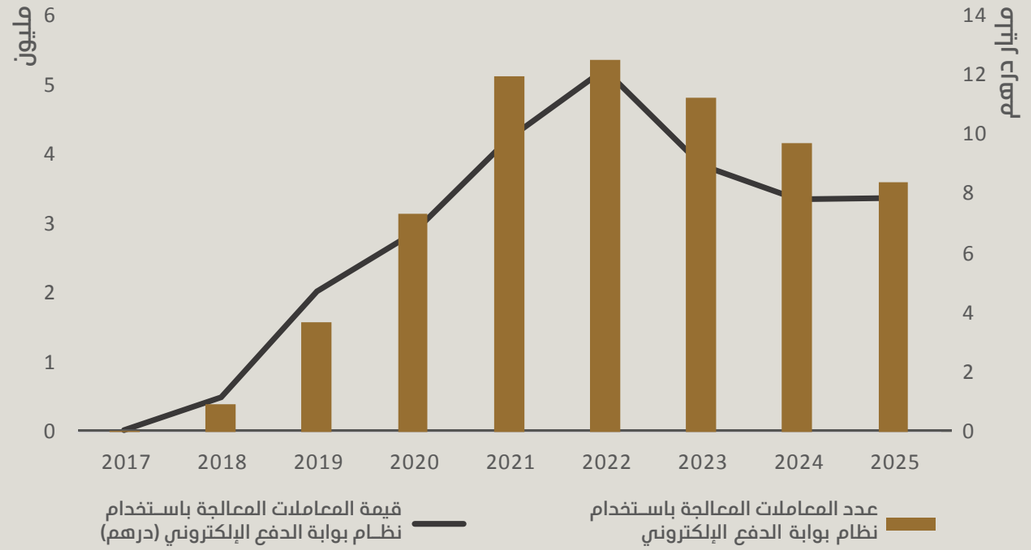

المصدر: المصرف المركزي

4.2.3 التقييم والرقابة

في عام 2025، أدى المصرف المركزي دوراً محورياً في حماية استقرار النظام المالي الوطني ومرونته من خلال تحسين قوة وكفاءة البنية التحتية للأسواق المالية.

السلامة | الكفاءة | القوة

وفي إطار التنسيق المستمر بين الجهات المعنية، أجرى المصرف المركزي تقييمات شاملة للبنى التحتية للأسواق المالية الخاضعة لرقابة الجهات الأخرى. وقد ساعدت هذه الجهود التعاونية في تطبيق نهج منسق لتحديد ومراقبة البنى التحتية ذات الأهمية النظامية، وبالتالي التخفيف من المصادر المحتملة للمخاطر النظامية، وتعزيز استقرار المنظومة المالية على نطاق أوسع.

وطوال العام، كانت أنشطة الرقابة متوافقة إلى حد كبير مع المبادئ الأساسية للبنى التحتية للأسواق المالية. وأجرى المصرف المركزي مراجعات استهدفت أنشطة معينة وإجراءات متابعة لها، مع التركيز على الحوكمة، والمرونة التشغيلية، وإدارة مخاطر السيولة، والتخطيط لاستمرارية الأعمال. وقد أدّت هذه الأنشطة إلى التحديد المبكر لنقاط الضعف، وتوفير توقعات واضحة للرقابة.

وإدراكاً للوتيرة السريعة للابتكار وتطوّر السوق، بدأ المصرف المركزي في مراجعة إطار الرقابة لمعالجة المخاطر الناشئة المرتبطة بحلول الدفع الجديدة، وتوسيع نطاق وصول المشاركين، واتباع تقنيات متقدّمة مثل تقنية السجلات الموزعة.

وأخيراً، قام المصرف المركزي بتعزيز قدراته الرقابية القائمة على البيانات من خلال تطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية، ولوحات قياس المعلومات، والأدوات التحليلية المتقدمة. وتهدف هذه التحسينات إلى زيادة تعزيز الرقابة على المخاطر النظامية، ودعم اتخاذ قرارات رقابية مستنيرة.

3.3 شركات التمويل

ارتفع إجمالي أصول وربحية شركات التمويل، في حين انخفضت المخاوف المتعلقة بجودة الأصول في عام 2025. وحافظ القطاع ككل على مصدات كافية لحماية رأس المال والسيولة.

1.3.3 الأصول

مع ترخيص ثلاث شركات جديدة - حيث حصلت واحدة منها على أول ترخيص لممارسة أنشطة محدودة[27] - وصل عدد شركات التمويل العاملة في دولة الإمارات إلى 19، منها ثلاث شركات مملوكة للبنوك. وزادت القيمة الإجمالية لأصول شركات التمويل بنسبة 11.0% خلال عام 2025 لتبلغ 25.7 مليار درهم. وظلّت القروض تُشكّل المكوّن الأساسي لأصول شركات التمويل، حيث بلغت نسبتها 43.6% من إجمالي الأصول في عام 2025.

27 طبقاً للجزء الثاني من نظام شركات التمويل المعدل.

2.3.3 الإقراض

بعد تراجع أنشطة الائتمان بنسبة 4.9% في عام 2024، شهدت إقراض شركات التمويل انخفاضاً في عام 2025 بنسبة 8.8%، حيث بلغ 11.2 مليار درهم، وهو ما يُمثل نسبة صغيرة من إجمالي الإقراض المقدم من المؤسسات المالية العاملة في دولة الإمارات. وتتكون محفظة الإقراض لشركات التمويل بشكل رئيسي من قروض الشركات وبطاقات الائتمان، والتي شكّلت مجتمعة ما يقرب من 71% من إجمالي محفظة القروض، تليها القروض العقارية والقروض الشخصية. وارتفعت حصة القروض الشخصية، وقروض الشركات، وبطاقات الائتمان في عام 2025، في حين انخفضت قطاعات القروض الرئيسية الأخرى.

الرسم البياني 1.3.3: محفظة قروض شركات التمويل

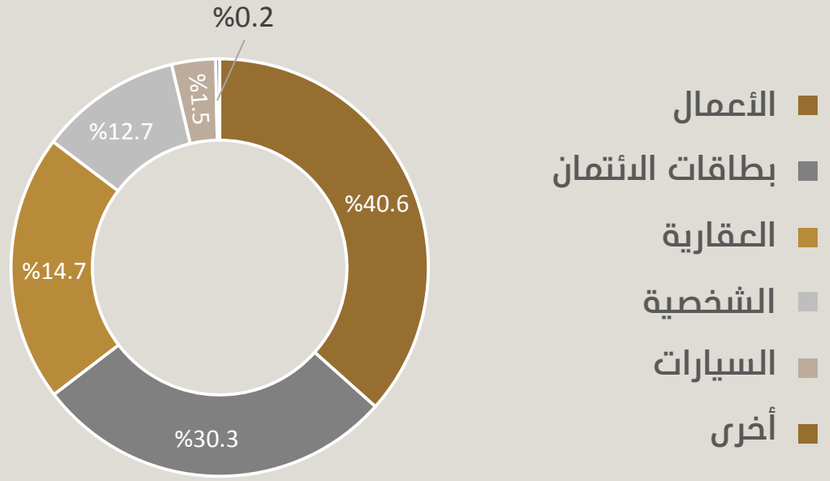

المصدر: المصرف المركزي

3.3.3 السيولة

طبقاً لأنظمة المصرف المركزي، يُحظَّر على شركات التمويل قبول ودائع من الأفراد. لذا، تعتمد هذه الشركات على ودائع الشركات والقروض من البنوك والأطراف ذات العلاقة كمصادر رئيسية للتمويل. وفي عام 2025، حقق إجمالي تمويل شركات التمويل توسعاً بنسبة 13.8% ليصل إلى 7.6 مليار درهم مقارنة بـ 6.7 مليار درهم في عام 2024.

وشهد متوسط نسبة الأصول السائلة[28] لشركات التمويل في عام 2025 مزيداً من التحسّن، حيث بلغ 85.4%. وأدى استمرار شركات التمويل في تنفيذ إجراءات السيولة إلى زيادة السيولة، إلى جانب ضعف في الطلب على التمويل الجديد خلال العام[29].

28 يتم حساب هذه النسبة من خلال تقسيم الأصول السائلة، على النحو المحدد في المادة 1.12 من نظام شركات التمويل، على صافي إجمالي الخصوم.
29 سجلت شركات التمويل المملوكة للبنوك نسب أصول سائلة أعلى بكثير من المؤسسات غير المملوكة للبنوك.

4.3.3 جودة الأصول

تحسنت جودة أصول شركات التمويل في عام 2025، مع انخفاض متوسط صافي نسبة القروض المتعثرة[30] إلى 7.1%، وذلك بعد أن كان 11.4% في عام 2024. وعلى الرغم من انخفاض مخصصات القروض، بما في ذلك المخصصات المحددة والعامة، بنسبة 19.2% إلى 2.4 مليار درهم، ارتفعت نسبة تغطية المخصصات إلى 99.7%.

5.3.3 كفاية رأس المال والأرباح

حافظ قطاع شركات التمويل بصفة عامة على رأس مال كافٍ خلال عام 2025، حيث بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 57.1%، بزيادة قدرها 6.7 نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي، وذلك نتيجة لزيادة إجمالي صناديق رأس المال.[31]

وبعد تحقيق أرباح بلغت 0.5 مليار درهم في عام 2024، سجلت أرباح قطاع شركات التمويل نمواً هائلاً، حيث زادت أكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 1.9 مليار درهم في عام 2025، مدعومة ببنود غير متكررة.

4.3 شركات الصرافة

يتألف قطاع الصرافة في دولة الإمارات من 64 شركة صرافة مرخصة وعاملة تخضع لرقابة المصرف المركزي وإشرافه. وانخفض عدد تلك الشركات من 73 شركة صرافة في العام السابق، وهو ما يعكس أساساً عمليات الاندماج والاستحواذ بالإضافة إلى تعزيز إجراءات الرقابة على الكيانات غير الملتزمة. ومع ذلك، ظل قطاع الصرافة يتمتع بالمرونة، مدعوماً بتوسع شبكات الفروع على الرغم من انخفاض الكيانات المرخصة، وتعزيز عروض الخدمات الرقمية، والطلب المستمر على خدمات الحوالات والصرف الأجنبي.

1.4.3 المنتجات والخدمات

تُحقق شركات الصرافة في دولة الإمارات، والتي تخدم بشكل رئيسي عدداً كبيراً من المقيمين الوافدين في دولة الإمارات، إيرادات رئيسية من خلال توفير خدمات تحويل الأموال، وصرف العملات الأجنبية، وإدارة دفعات الأجور. وإلى جانب ذلك، توفر هذه الشركات مجموعة من الخدمات ذات القيمة المضافة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مدفوعات الفواتير المحلية والأجنبية، وتعبئة رصيد الهاتف المحمول، والتحصيل النقدي لمنتجات الادخار والاستثمار. وفي عام 2025، شهد الدخل الأساسي لشركات الصرافة ارتفاعاً بنسبة 9.8%، وهو ما يُمثّل تسارعاً كبيراً مقارنة بالعام السابق. ويعكس هذا النمو الأقوى استمرار الانتعاش والتوسّع في أنشطة الصرافة بعد التباطؤ المؤقت الذي شهدته خلال فترة الجائحة.

30 يُعرّف صافي نسبة القروض المتعثرة بأنه حاصل قسمة القروض المتعثرة على إجمالي القروض؛ حيث تُخصم الفوائد والرسوم المتأخرة والمخصصات المحددة من البسط والمقام على حد سواء.
31 طبقاً للمادة 1.11 من نظام شركات التمويل، يتكون إجمالي صناديق رأس المال من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي
شارع 26، بر دبي
ص.ب. 448
دبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع الشارقة
شارع الملك عبدالعزيز، المنطقة الصناعية بالشارقة
ص.ب. 645
الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

فرع رأس الخيمة
شارع المنتصر
ص.ب. 5000
رأس الخيمة
الإمارات العربية المتحدة

فرع الفجيرة
شارع حمد بن عبدالله
ص.ب. 768
الفجيرة
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين
شارع علي بن أبي طالب
ص.ب. 1414
العين
الإمارات العربية المتحدة